الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة الاختيار للزواج، عرض وتقييم

د. حواوسة جمال *

E.mail: houaoussa.djamel@yahoo.fr

* جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة الاختيار للزواج، عرض وتقييم

د. حواوسة جمال

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات النظرية الاجتماعية والثقافية والنفسية المفسرة لظاهرة الاختيار للزواج، مع توضيح نقاط القوة ونقاط الضعف لكل نظرية أو اتجاه، ومدى إسهام كل نظرية في إثراء الفكر السوسيولوجي من خلال البحوث والدراسات، أي الاستفادة من تلك الاتجاهات النظرية المختلفة والمتباينة في وضع ملامح واضحة لظاهرة الاختيار للزواج. ولعل من أشهر هذه النظريات: نظرية التشابه، ونظرية التقارب المكاني، ونظرية فرويد.

مصطلحات أساسية: الاتجاهات، النظرية، الزواج، الاختيار للزواج.

Theoretical Orientations in Explaining the Choice for the Wedding, Presentation and Evaluation

Dr. Houaoussa djamel

Abstract:

This study aims to identify the socio- cultural orientations and psychological phenomenon explaining the choice for marriage, the strengths and weaknesses of each theory or orientation, and the degree of contribution of any theory in the enrichment of sociological thought and research presentations, that is to say, taking advantage of these different theoretical orientations to shed light on the phenomenon of choice for marriage. The most famous theories: the similarity theory, place theory, and Freud's theory.

Keywords: theoretical, orientations, Marriage, Choice for marriage.

المقدمة :

يعتبر موضوع الزواج، من المواضيع الحساسة والهامة التي شغلت اهتمام الكثير من علماء الاجتماع وعلماء النفس، فهو موضوع يعني كل فرد من أفراد المجتمع، وبمختلف شرائحه وفئاته، وخاصة فئة الشباب كونها الفئة المعنية بذلك أكثر.

ومن الواضح أن أهم قرار في الزواج، هو الاختيار، فنحن نعيش في عصر الاختيار، ذلك أن الإنسان في حياته اليومية يختار نوع طعامه وشرابه، وملبسه وتعليمه، وعليه أن يختار أصدقائه، وهو أيضاً مطالب باختيار شريك (ة) الحياة وفق مقاييس وصفات محددة، فنحن نسلك طريقة معينة حين نكون بصدد الاختيار الذي يعتبر رد فعل شخصية بكاملها لموقف برمته، وكل ذلك يتأثر إلى حد كبير بالثقافة السائدة في المجتمع. ومن هنا تقوم فكرة الاختيار في الزواج على سؤالين: من الذي يختار ؟ ومن الذي يقع عليه الاختيار ؟.[1]

وبعبارة موجزة فإن الاختيار للزواج هو أهم خطوة في حياة الإنسان، وهو أمر يعني الرجل والمرأة معاً، وسلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الفرد بل وفق معايير المجتمع وقيمه سواء كانت هذه المعايير والقيم واضحة جلية كالتحريم والإباحة أو مستترة في شكل توقعات يسير في فلكها الاختيار للزواج بشكل معين.

وكثيراً ما نلاحظ شواهد متكررة – بخصوص اختيار الشباب لشركائهم– تترك في أنفسنا انطباعات معينة، وتؤدي بنا إلى استخلاص فروض تتعلق بالمبادئ التي يقوم عليها هذا الاختيار، والعوامل الظاهرة أو الخفية التي تكمن وراء ذلك، فهناك حالات تدفعنا إلى القول بأن التشابه في السمات الفيزيقية والاجتماعية والثقافية بين الشريكين هو أساس الاختيار، أي أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وهناك حالات أخرى نجد فيها تضاداً واضحاً بين الشريكين في سمات كثيرة، تدفعنا إلى القول بأن التضاد أساس الألفة والزواج، وأن الأضداد تتجاذب كقطبي المغناطيس، ويحدث أحياناً أن نرى كلا من الشريكين يكمل الآخر في بعض السمات، فيدعونا ذلك إلى القول بأن الشريك يكمل شريكه. وهذه الملاحظات العابرة، إن كانت تكفي لتكوين تكهنات وظنون بشأن الاختيار للزواج، فإنها بالنسبة للباحث لا تكفيه إلا كفروض تطوع للبحث العلمي للتأكد من صحتها أو خطئها.

فالزواج لا يحدث بصورة طبيعية تلقائية، كما أنه ليس نتاجاً لأنماط سلوكية وراثية، وهي التي تسمى أحياناً بالغرائز، بل إنه نظام، أي أنه يشمل مجموعة متناسقة من العادات والتقاليد، والاتجاهات والأفكار فضلاً عن التعريفات الاجتماعية والقانونية.

ولقد حاول العلماء والمفكرون منذ القدم البحث عن الأسس والعوامل التي لها دور كبير في الاختيار للزواج، وظهرت عدة نظريات أشبه ما تكون بالأساطير والروايات تجلت في كتابات الأدباء، وعلى رأسهم الأديب الإنجليزي لورانس الذي كتب قصته المشهورة (أبناء وعشاق)، والتي يحلل فيها العلاقات الأسرية تحليلاً فرويدياً. أما عن الدراسة المنظمة للاختيار للزواج فقد بدأت قبل أكثر من نصف قرن، وذلك عندما نشر هيل Hill دراسته الرائدة عن خصال شريك الحياة لدى طلاب الجامعة عام 1945.[2]

وبدأ الاهتمام الجاد بمسائل الزواج والأسرة، وازداد بظهور النظرية الرومانتيكية التي تذهب إلى القول بأن الزواج بين اثنين ما هو إلا قضاء وقدر، فمن بين الملايين الذين يعيشون في هذا العالم، هناك اثنان فقط قد قدر لكل منهما أن يكون من نصيب الآخر. وظهرت من جهة أخرى النظرية الديمقراطية التي ترى بأن أي شخص بالغ بيولوجياً بإمكانه أن يتزوج أي فتاة بالغة بيولوجياً.

غير أن هذه النظريات لا تخضع للطابع العلمي كون أصحابها شعراء وروائيين، كما أنها لم تهتم بجانب معين في تفسيرها للاختيار للزواج، وعلى إثر هذا ظهرت نظريات علمية مدعمة بالبحوث والتجارب معظمها كان في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث نُشرت في مقالات وكتب في علم الاجتماع وعلم النفس مثلما فعل نيمكوف في كتابه الزواج والأسرة المنشور سنة 1934، والذي أعيد نشره سنة 1947، وكما حدث بالنسبة لبيرجس ولوك في كتابهما عن الأسرة من نظام إلى صحبة، والذي نشر سنة 1945.

وسنتناول بالدراسة والتحليل أهم النظريات التي تناولت ظاهرة الاختيار للزواج، للدلالة على صدقها ثم نتبع ذلك بأهم الدراسات المؤيدة والمعارضة لهذه النظريات، وأخيراً مناقشة وتعليق عام على تلك الدراسات.

أولاً- أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الاختيار للزواج من الموضوعات الهامة التي تستحوذ على القارئ العادي، وخاصة فئة الشباب وتشد انتباهه كونه موضوع انشغال الكثيرين، وبالتالي فهو من المواضيع المهمة والجد حساسة. وتكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها ستقدم شرحاً تفصيلياً لكل نظرية من نظريات الاختيار للزواج، حيث إن هذا الموضوع لم يحظى بوجه عام بدراسات علمية، وإن كانت هناك بعض الدراسات الضئيلة فهي بطبيعة الحال غير كافية لإعطاء صورة واضحة عن ظاهرة الاختيار للزواج، أو كون هذه الدراسات وصفية أنثروبولوجية لا غير.

كما أن معظم ما كتب حول موضوع الاختيار للزواج من الناحية النظرية يعد قليلاً، وهذا راجع إلى الدراسات السوسيولوجية الحديثة في هذا المجال تركز على باثولوجية الزواج وعلى ظاهرة الطلاق بشكل أساسي.

ثانياً- هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على أهم النظريات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تناولت ظاهرة الاختيار للزواج بالدراسة العميقة، والتحليل الدقيق، مع توضيح نقاط القوة ونقاط الضعف لكل نظرية، والبحوث التي تبينها وتوضحها، والتي قد تؤيدها أو تعارضها، ومدى إسهام كل نظرية في إثراء الفكر السوسيولوجي من خلال البحوث والدراسات المختلفة والمتباينة.

ثالثاً- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – كيف فسرت الاتجاهات النظرية الاجتماعية الثقافية والنفسية ظاهرة الاختيار للزواج ؟.

2 – هل تختلف ظاهرة الاختيار للزواج في المجتمعات باختلاف الأنماط الثقافية ؟.

3 – ماهو واقع ظاهرة الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري ؟.

رابعاً- ضبط المفاهيم:

1) مفهوم الاتجاه: عرفه كريج بأنه نظام ثابت نسبياً من التقويم الإيجابي أو السلبي للمشاعر نحو موضوع اجتماعي معين، وعرفه نيوكب بأنه استعداد الشخص للاندفاع نحو موضوع معين، وعرفه ترابدنس بأنه فكرة ذات صبغة انفعالية تجاه المرافق الاجتماعية.[3] فالاتجاهات عموماً مجموعة من التصورات والقيم التي تشكل مذهباً محدداً مقبولاً في موقف من المواقف في حياة الفرد.

2) مفهوم النظرية:

تعرف النظرية على أنها نسق فكري استنباطي متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة، يحوي-أي النسق- إطاراً تصورياً ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الواقع وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد إمبريقي بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته، وذات توجيه تنبئي يساعد على تفهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال تعميمات احتمالية.[4]

وليست النظرية من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي، لذا فالدعوة إلى التخلي عنها أو التقليل من أهميتها يجب مواجهتها بالرفض التام. وتكمن أهمية النظرية في أننا نقرأها لا لنفهمها ونطورها فحسب بل لأن النظرية تمثل نمطاً لبناء المعرفة العلمية وضرورة لكل ملاحظاتنا، إنها الشرط الضروري لانطلاق التفسير والتحليل حتى وإن كانت غير كافية حينا لإحداث قطيعة تامة مع التفسيرات غير العلمية.

3) مفهوم الزواج:

لا يوجد هناك تعريف شامل للزواج يمكن أن نقف عليه بل هناك العديد من التعريفات نذكر منها: الزواج هو تزاوج منظم بين الرجال والنساء.[5] وفي معجم علم الاجتماع الزواج هو مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى.[6] ويمكن القول بأن الزواج علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع. وثمة تعريف آخر للزواج يرى أن الزواج اتحاد جنسي رسمي دائم لعدد من الرجال وعدد من النساء وما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات.[7]

4) مفهوم الاختيار للزواج:

وهو اختيار الزوجة، ومعنى الاختيار أن المعروض كثير، وأن على الإنسان أن ينتقي ويختار، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول أن الاختيار للزواج هو عملية اتخاذ قرار، وهذا ما يوقع الإنسان في الحيرة، إذ يسائل نفسه دائماً، على أي الأسس يختار، وأي العوامل يغلبها على الأخرى عند الاختيار، وقديماً قالوا: (من خيرك حيرك).[8]

والاختيار للزواج سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة نابعة عن حاجة أساسية لدى الفرد، ويختلف هذا السلوك باختلاف ثقافة كل مجتمع، فما يرتضيه مجتمع كبداية للزواج أو تمهيداً له قد يرفضه مجتمع آخر.[9] ويشمل هذا الاختيار ثلاثة عناصر هي: صفات الاختيار، أي الصفات المرغوب فيها (صفات اجتماعية، ثقافية، نفسية...)، ومجال الاختيار (مجال اللائقين)، وأخيراً أسلوب الاختيار (أسلوب شخصي، أسلوب والدي). ويرى خمش أن الاختيار للزواج هو نمط موجود في المجتمع العربي، والمجتمع الصناعي، والمجتمعات الأخرى بشكل عام، ويمارس هذا النمط بشكل متكرر من قبل غالبية الأفراد، ويدعم من قبل المعايير الثقافية في هذه المجتمعات.[10]

ويشبه الكثير من علماء الاجتماع عملية الاختيار للزواج بعملية يحكمها نسق السوق بكل متغيراته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث تلعب المفاضلة دوراً فعالاً في هذا السوق من حيث المحددات والمواصفات المختلفة، والتي توجه عملية الاختيار نحو وجهة معينة. إذ إن هذا السوق يختلف من مجتمع لآخر فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتولون مسؤولية ضبط التعاملات في السوق، وكذلك قواعد التعامل والمبادلات بالإضافة إلى التقويم النسبي لمختلف خصائص السلع.[11]

خامساً- عرض وتقييم للاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الاختيار للزواج:

1) النظريات الاجتماعية الثقافية:

قدمت النظريات الاجتماعية الثقافية تفسيرات عديدة لعملية الاختيار للزواج، حيث ركزت على المعايير والأدوار والقيم الاجتماعية، والتي تتباين بصورة جلية من مجتمع لآخر وحتى داخل الثقافات الفرعية للمجتمع الواحد، ومعظم هذه النظريات تنطلق من داخل الإطار الوظيفي، وتضم أربع نظريات: نظرية التجانس، ونظرية التجاور أو التقارب المكاني، ونظرية القيمة، ونظرية المعيار.

أ- نظرية التجانس أو التشابه:

ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج بشبيهه، أي أن الزواج يرتكز في المحل الأول على أساس من التشابه في الخصائص الاجتماعية العامة، وأيضاً في الخصائص أو السمات الجسمية، وهذا يعني وجود تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وفي السن، وفي التعليم، والحالة الزواجية، والميول والمهنة، وهناك مثل مأثور في الصين يقول: أن العائلة يجب أن تزوج أبناءها وبناتها لأفراد من عائلة تسكن بيوتاً مقابلة لها، ويعنون بذلك العائلات التي تتشابه في محيطها وماضيها وفي منزلتها الاجتماعية.[12]

والتجانس هو أساس القيام باختيار سليم للطرف الآخر على أساس من التشابه والتجانس بين الطرفين، وأنهما ينتميان إلى الجماعة نفسها أو البيئة التي يرتبط كل منهما بها، والتشابه والتجانس يتصلان أساساً بالدين والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، والحالة المزاجية والخصائص الفردية وغير ذلك، وتقوم هذه النظرية على أساس ميل الناس للزواج ممن يتشابهون معهم سواء كان

ذلك بشكل شعوري أو لاشعوري، أي أن التجانس في الخصائص الاجتماعية العامة والخصائص الجسمية هي التي تجعل الشريكين أكثر ميلاً للزواج من بعضهما البعض وهو ما يسمى بالزواج التجانسي.

والاختيار للزواج هنا تحكمه قاعدة التماثل أو التكافؤ بين الشريكين، وهذا التماثل يشمل عدة صفات اجتماعية وثقافية ونفسية، وقاعدة التماثل يفسرها مبدأ المثيل يختار المثيل، حيث يتضح أن الأفراد لا يختارون قرنائهم بشكل عشوائي، وإنما هم في ذلك مبرمجون بطريقة معينة من خلال طرق التربية لاختيار من يماثلهم، وللابتعاد عن من لا يماثلهم.[13] فالفرد مثلاً في الطبقة الغنية عندما يرغب في الزواج بفتاة من أسرة فقيرة، فإن وضعه الطبقي يمنعه نظراً للتباين الطبقي بين الأسرتين.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن العوامل العقلية المحددة لعملية الاختيار للزواج لم تحظ بالدراسة الكافية، كما أن دراسة مدى التماثل والتجانس في الاختيار الزواجي من وجهة النظر السوسيولوجية لا تعني إلا بعرض المشكلة، دون أن تضع لها الحلول. أما التشابه أو الانتماء فإنه يقوم على أساسين:

1) إمكان اعتبار الاختيار الزواجي وظيفة للفرص، ومعنى ذلك إمكان تفسير التماثل بين الزوجين على أساس إقامتهما في مناطق محددة، ويعزز ذلك أن الاختلافات في أنماط الأنشطة بين الفئات الاجتماعية المختلفة يؤدي إلى تحديد نوعية ومدى اتصالات الفرد إلى حد كبير، الأمر الذي تسنح معه الفرصة لمقابلة أفراد متشابهين في جوانب عديدة مما يزيد من احتمالات التقارب والألفة، ويشكل ذلك ما يمكن أن يسمى بـ: التفسير التفاعلي.

2) إمكان اعتبار أنماط التشابه نتيجة لمفاضلات شخصية نابعة من الشخص ذاته الذي يفضل الاتصال بأشخاص يتشابهون معه، ويشكل ذلك ما يمكن أن يسمى بـ: التفسير المعياري.

وقد تبين من دراسة حديثة أجريت في جامعة ميتشجان الأمريكية أن معايير الأندوجامية (الزواج من داخل الطبقة) تظهر بوضوح بين طلبة الجامعة، وعند إجراء مقابلات شخصية مع الطلبة المتزوجين الذين يعيشون في بيوت الطلبة، تبين أن الرجال الذين ينتمون إلى عائلات عالية المكانة وآباؤهم من الأغنياء، يفضلون الزواج من فتيات آباؤهن من المستوى المهني والطبقي والاقتصادي نفسه[14]. وهذا يدعم فكرة روبرت ميرتون Robert Merton حول الاختيار للزواج والتقسيم الطبقي، إذ إن الأفراد لا يختارون قرنائهم بشكل عشوائي، بل يختارون من يماثلهم، أي من الوضع الطبقي نفسه. ولهذا يعتبر الزواج من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معياراً اجتماعياً مفضلاً، وشرطاً أساسياً عند الآباء ذوي المكانة العالية عندما يرغبون في تزويج أبنائهم، وذلك للمحافظة على نسب العائلة ومكانتها، كما أن الناس يتزوجون أيضاً ممن يقاربهم في السن، والمستوى التعليمي، كذلك يتجهون إلى الزواج ممن يشابههم في الميول والاهتمامات.

وبالرغم من أن الشخص يستطيع من الناحية النظرية أن يختار أي واحدة من مئات الملايين من الفتيات اللائي يمتلئ بهن العالم، فإن الشخص لا يختار من الناحية الواقعية إلا التي يعرفها، هذا

بالإضافة إلى أن آراء الوالدين والأقران تؤثر في عملية الاختيار، والنمط العام هو أن يختار الشخص الشريك الذي يماثله في الخلفية الاجتماعية... والزواج المتكافئ Homogamy(حيث Homo: مثل و Gamy: زواج) هو الذي ينحو فيه الفرد إلى اختيار عروسه (أو اختيار عروسها) المتماثلة ديناً (أو مذهباً) وعرقاً، وسلالة وطبقة اجتماعية، هذا بالإضافة إلى التماثل في القيم والاتجاهات.[15]

والشخص الذي يريد أن يتزوج يحاول الحصول على أفضل شريك (ة)، كما يحدده ذوقه الشخصي، وقيمه الثقافية ومعاييره المختلفة، وكذلك توقعاته من شريك (ة) حياته (ها). وهنا تكاد الأسر لا تراقب الاختيارات عند الزواج، ومع ذلك تحترم هذه الأخيرة قواعد الزواج المتجانس (المتعلق بالانتماء الاجتماعي ومستوى التربية)...، وينزع الزواج المتجانس المهني نحو التزايد في مجالات النشاط التي يتزايد الاختلاط فيها.[16] ومن أشهر البحوث والدراسات التي أجريت حول هذه النظرية نجد:

الدراسة الأولى: دراسة هولينجشيد[17] Hollingshead, A.B

أجرى هولينجشيد دراسته على العوامل الثقافية في الاختيار للزواج في نيوهفن بولاية كونيكتيكت شمال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1949 على 523 زوجاً وزوجة، وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الدين عامل حاسم في الاختيار للزواج، حيث تشير البيانات إلى أن 91 % من الزيجات التي احتوتها الدراسة كانت بين شريكين من الدين نفسه، وكانت نسبة الزواج المتجانس في الدين بين اليهود 97.10 %، كما كانت 93.80 % بين الكاثوليك، أما عند البروتستنت فقد انخفضت تلك النسبة إلى 74.40 %، ويرجع هذا الاختلاف في النسب في رأي هولينجشيد إلى اختلاف قوة الضوابط الداخلية للجماعة في الأديان الثلاثة.

كما وجد هولينجشيد أن هناك ارتباطًا قويًا بين سن الزوج وسن الزوجة في جميع مستويات العمر، لكن هذا الارتباط كان أقوى ما يكون بين الشريكين تحت سن العشرين، كما أن الرجال الذين فوق سن العشرين يميلون إلى اختيار زوجاتهم من اللائي يماثلنهم في دائرة العمر، والتي تقدر بخمس سنوات فوق العشرين، أو قد يكون أقل من ذلك سناً، وبعد سن العشرين تتزايد نسبة الرجال الذين يتزوجون بنساء يصغروهم، حتى تصل إلى سن الخمسين (بالنسبة للرجال)، وبعد سن الخمسين يميل الشريكان ثانية إلى أن يكونا أكثر تقارباً في السن، وهذا يدل على أن هناك قيوداً تتعلق بالسن، تحد من حرية الاختيار للزواج. فالفرد مقيد في اختياره للزواج بعدة عوامل ثقافية قد لا يشعر بها رغم حريته في الاختيار، وهو ما يسميه هولينجشيد بالحتمية الثقافية التي ترى بأن للفرد فرصة جد محدودة في الاختيار للزواج.

وأوضحت البيانات التي تحصل عليها هولينجشيد أن السنن العنصرية تضع أقوى القيود، وأدقها وأشدها على الفرد، فعلى الرغم من أن الزيجات العنصرية معترف بها قانوناً في ولاية كونيكتيكت إلا أنها نادرة الحدوث. كما توصل إلى أن النساء والرجال يميلون إلى الزواج ممن ينتمون إلى طبقتهم، ويقيمون في الحي السكني الذي يعيشون

فيه، ويحبون الارتباط بمن هم على نفس مستواهم التعليمي.

الدراسة الثانية: دراسة بيرجس، ووالن[18] Burgess, E and Wallin, P

قام كل من بيرجس ووالن بدراسة على التجانس في بعض الخصائص الاجتماعية، مثل المشاركة الاجتماعية، والسلوك أثناء الخطبة المبدئية، والمفاهيم التي تدور حول الزواج، وشملت هذه الدراسة 100 خطيب وخطيبة، ومن خلالها تم التوصل وبدرجة كبيرة لا يمكن عزوها إلى المصادفة وحدها، أن الأشخاص الميالين للوحدة ينزعون إلى اختيار شركاء يشاركونهم هذا الميل، كما أن الميالين للاجتماع والاختلاط يختارون من تتوفر فيهم هذه النزعة. أما الذين يفضلون قضاء وقت الفراغ في المنزل، يميلون إلى شركاء يشاركونهم نفس التفضيل، أما الذين اعتادوا كثرة الخروج، فقد نزعوا إلى اختيار أشباههم.

ويتضح تأثير التجانس على الخطبة، في أن جميع الخصائص التي كانت محل اهتمام، في هذا البحث قد أظهرت من الارتباطات المتجانسة ما لم يكن متوقعاً من حيث الدرجة. فعلى الرغم من أن مدة الخطبة أقل من مدة الزواج، إلا أنها تعمل على إيجاد تشابه بين الخطيبين في السلوك، والاتجاهات، وذلك نتيجة الانصهار المتبادل الذي يحدث أثناء فترة الخطبة.

وتشير البيانات المقدمة في هذا البحث إلى أن الزيجات المتجانسة تحدث بتأثير من العوامل الاجتماعية كالمعتقدات الدينية، وبيئة الأسرة، كما أن درجة التشابه بين الشريكين، كانت أعلى ما تكون في السلوك المتأثر بالدين، يليه في المرتبة الثانية الخلفية الثقافية للأسرة.

الدراسة الثالثة: دراسة لانديس، وداي[19] Landis, P. H and Day, K. H

أجرى كل من لانديس وداي دراسة عن التعليم كعامل من عوامل الاختيار في الزواج، على عينة قوامها 330 طالباً وطالبة متزوجين بجامعة واشنطن، وقد اختيرت عينة الدراسة ممن دخلوا الكلية سنة 1936، لتأخذ البيانات بعدها بست سنوات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن 71.50 % من مجموع أفراد العينة تزوجوا بأفراد نالوا قسطاً من التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية، وكان هناك 01.50 % فقط تزوجوا من أشخاص وصلوا إلى التعليم الأولي، كما تزوج 27.00 % من أفراد العينة من أشخاص حصلوا على شهادات إتمام الدراسة الثانوية.

كما كشفت الدراسة أنه كلما قضى الفرد سنوات دراسية أكثر في كلية ما، زاد ميله إلى اختيار شريكة يفوق مستواها التعليمي المرحلة الثانوية، فقد وجد الباحثان أن حوالي 90 % من الذين أتموا تعليمهم الجامعي، أو الذين قضوا أكثر من أربع سنوات بالجامعة قد تزوجوا بنساء وصلن إلى مرحلة أعلى من المرحلة الثانوية على الأقل. كما أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الذكور ارتفع مستوى تعليم شركائهم من الإناث، والعكس صحيح، أي أن هناك ارتباطاً موجباً بين مستوى تعليم كل منهما، أو ما يسمى

بالتناسب الطردي.

الدراسة الرابعة: دراسة توماس هنت[20] Hunt Thomas, C

حاول هنت أن يحدد دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية كما تدل عليها المهنة، في اختيارات أفراد جماعة معينة في الزواج، حيث قام بدراسة في ولاية مساشوستس شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية على عينة أخذها من واقع بطاقات الزواج، وأخذ أربعة فترات ليحللها:

1) فترة –1900 1910: وحدثت فيها 893 زيجة.

2) فترة –1923 1928: وحدثت فيها 845 زيجة.

3) فترة –1930 1932: وحدثت فيها 369 زيجة.

4) فترة –1933 1937: وحدثت فيها 820 زيجة.

وقد أعد هنت تصنيفاً لمهن الشريكين على أساس المكانة الاقتصادية الاجتماعية مستفيداً من تصنيف ادواردز للمكانات الاجتماعية والاقتصادية، وتوصل في دراسته إلى أن الرجال والنساء الذين ينتمون إلى مكانة اقتصادية معينة كما يستدل عليها بالمهنة، قد تزوجوا ممن ينتمون إلى المكانة نفسها فيما عدا حالات نادرة، وهذا يدل على نسبة عالية من الزواج الطبقي الداخلي، لكنه وجد أن هذه النسبة تتناقص لتصل إلى أقل من 50 % بين العمال شبه المهرة، وغير المهرة.

وتوصل أيضاً إلى أن الزيجات الخارجية أو الاغترابية (أي خارج المكانة الاجتماعية والاقتصادية الواحدة كما تدل عليها المهنة) تميل إلى أن تكون بين أفراد من طبقات اجتماعية متقاربة أو متجاورة، لذلك فإننا في هذه الزيجات لا نجد أية فواصل شاسعة بين المكانات الاجتماعية والاقتصادية بين الشريكين، كما أن سنوات الأزمة حسب هنت لم تؤثر على هذا الاتجاه. أي أن الجماعات المهنية التي تنتمي إلى نفس المكانة الاجتماعية والاقتصادية، تتزوج داخلياً.

الدراسة الخامسة: دراسة شارل بورمان[21] Bowerman Charles, E

قام بورمان بإجراء دراسة أكثر شمولاً وتفصيلاً على التجانس في الاختيار للزواج بالاعتماد على محك الحالة الزواجية السابقة، واستقى بياناته من واقع البطاقات الزواجية (طلبات الزواج)، في كنج كونتي سيتل بولاية واشنطن في الفترة ما بين 1936 و1946، وقد تطلب الأمر أن تكون العينة كبيرة وشاملة لكل الحالات الزواجية السابقة (أعزب، مطلق، أرمل)، وكان أفراد عينته يتكونون من 37844 من الأزواج، وانتهى من دراسته هذه إلى: الأفراد يتزوجون في كل الأعمار من هؤلاء الذين يماثلونهم في الحالة الزواجية السابقة، وبنسب كبيرة لا يمكن إرجاعها إلى عامل الصدفة وحده.

وعندما ننظر إلى الجماعات ككل (أعزب، مطلق، أرمل)، نجد أن التجانس يكون في ذروته بين الأرامل، ويقل تدريجياً ليكون في أقل درجاته بالنسبة للعزاب، ولكن عندما يؤخذ السن في الاعتبار، فإن هذا الترتيب يصدق فقط حتى سن الثلاثين بالنسبة للإناث، والخمسة والثلاثين بالنسبة للذكور. وبعد

هذين العمرين، نجد أن معدل التجانس يكون في ذروته بالنسبة للعزاب، وبعد سن الخمسين بالنسبة للإناث، والستين بالنسبة للرجال يكون التجانس بين الأرامل- الأرامل، في أدنى درجاته إذا ما قورن بالفئتين الأخريين.

كما توصل بورمان إلى أنه كلما زاد السن، فإن الناس يميلون بوضوح إلى التمييز بين المطلق (ة) والأرمل (ة) في الاختيار للزواج، أما في السنوات الأولى (التالية للطلاق أو الوفاة) فإن نموذج الاختيار بين المطلقين والأرامل، يشبه إلى حد كبير في تجانسه التجانس الذي بين المطلقين- المطلقين، والأرامل- الأرامل. وفي تلك الزيجات التي تتضمن العزاب، نجد أن هناك تزايداً في التجانس يتناسب طردياً مع الزيادة في العمر عند الزواج، وهذا عكس الزيجات التي تعقد بين الأشخاص الذين سبق لهم الزواج، أي أن التجانس في هذه الحالة يتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم العمر عند الزواج.

ب- نظرية التجاور أو التقارب المكاني:

ترى هذه النظرية أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد يكون بمثابة مجال مكمل يستطيع الفرد أن يختار منه، أي الميل إلى الزواج من أشخاص يجمعهم نطاق جغرافي محدد يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه؛ فالناس لا يستطيعون أن يختاروا للزواج إلا ممن تجمعهم بهم صلة مكانية تتيح لهم الفرصة للتواصل أو الاختلاط، ويتحدد التقارب المكاني من خلال عوامل الجيرة أو القرابة أو الزمالة أو المشاركة في نشاط مهني أو اجتماعي أو ثقافي معين.

ويلعب جوار السكن دوراً أيضاً عندما لا يكون الزواج المتجانس محل احترام، تُعاين ظاهرة يسميها علماء الاجتماع (التبادل التعويضي المتبادل)، على سبيل المثال الجمال يعوض رداءة التكوين، آفاق المهنة تعوض بشاعة الشريك في الحياة.[22]

وتهتم نظرية التجاور المكاني أيضاً بالأفراد الذين يقطنون جيرة عامة واحدة، ثم تطورت بعد ذلك لتشمل من يذهبون إلى الجامعة نفسها أو الذين يعملون معاً، وهذه النظرية تفترض باختصار أن الناس يميلون إلى الزواج بمن يعيشون بالقرب منهم- كلما سهلت وسائل المواصلات والاتصال كلما قلت أهمية التقارب المكاني-، والذين يعملون في مكان واحد، كالجامعة والأحياء السكنية...الخ، حيث تتقلص العزلة تماماً، ومن ثم يميل الناس إلى الزواج بهؤلاء الذين يعيشون بالقرب منهم، والذين يدرسون في مدرسة أو جامعة واحدة، أو يعملون معهم في مكان واحد.

وتتضمن فكرة الاختيار في الزواج بالضرورة، وكما يظهر في كتابات علم الاجتماع العائلي عامل القرب المكاني، فقد تبين من الدراسات العديدة التي أجريت في هذا المجال أن الناس يتزوجون ممن يلتقون بهم، وهؤلاء يعيشون عادة بجوارهم سواء في المسكن أو العمل، وتبين أنه للقرب المكاني أهمية وظيفية في لقاء وتعارف الشباب.[23] وهذا يعني أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة دائرة مكانية يستطيع الفرد أن يختار منها. ولعل من أبرز الدراسات التي أجريت حول هذه النظرية نجد:

الدراسة الأولى: دراسة جيمس بوسارد[24]
Bossard James, H

يعد جيمس بوسارد أول من تحدث عن التجاور المكاني في علاقته بالاختيار للزواج، حيث قام بدراسة عمادها 5000 بطاقة زواج استخرجت متتالية في فيلادلفيا، وحاول معرفة إلى أي مدى يتزوج الحضريون من الجيرة المباشرة أو القريبة، و إلى أي مدى تلعب الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة، سواء في الأسواق أو الكنائس، أو في أركان الشوارع، وفي أماكن أخرى دوراً هاماً في العلاقات العاطفية بين الأفراد والتي تنتهي بالزواج. ووجد من خلال هذه الدراسة أن أكثر من نصف الأزواج الذين شملتهم الدراسة 51.90 % كانوا يقيمون متجاورين، بحيث لا يفصلهم بعضهم عن بعض إلا عشرين عمارة سكنية. كما أن نسبة 12.60 % من أفراد العينة كانوا يقيمون في العنوان نفسه. أي أن الصلات الدائمة والمتكررة للجيرة تلعب دوراً هاماً في تكوين العلاقات العاطفية بين الأفراد والتي تنتهي بالزواج.

الدراسة الثانية: دراسة دايفي، وجو ريفز[25]
M. R Davie and R. Jo Reeves

قام كل من دايفي وجو ريفز بدراسة عن التجاور المكاني، حيث تضمنت دراستهما كل الزيجات التي عقدت في نيوهفن بولاية كونيكتيكت سنة 1931، وعددها 935 حالة، واستخدما فيها نفس طريقة بوسارد، وكانت نتائجهما متفقة مع دراسته، مما يؤكد دور التجاور المكاني في الاختيار للزواج.

لكن الباحثين يأخذان على بوسارد أنه توقف عند الجداول الإحصائية فقط، ولم يحاول أن يحلل الأسباب التي جعلت هؤلاء الذين يتجاورون في المسكن أكثر ميلاً إلى الزواج بعضهم من بعض. فقد كان التشابه في الجنس والجنسية يعدان مسؤولين عن النسبة العالية من التجاور المكاني قبل الزواج، حيث إن أكثر العناوين المتجاورة قرباً بالنسبة للشريكين قبل الزواج، كانت في حالة الزنوج، واليهود، والإيطاليين. كما وجدا أن نسبة 43.50 % من حالات الزواج كان الشريكان فيها يعيشان في نفس المنطقة السكنية قبل الزواج، بحيث لم يكن يفصلهما سوى 11 عمارة سكنية، وهذا أمر له دلالة ملحوظة، وبخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن معظم هذه المناطق ذات حجم ضئيل. كما توصل الباحثان أن نسبة 30.20 % تزوجوا من شركاء يعيشون في محل الإقامة نفسه، وبالتالي فإن معظم الناس يختارون شركائهم في الزواج من القريبين إليهم، أي من منطقتهم الصغيرة الحجم نفسها، أكثر مما يختارونهم من مناطق مشابهة لمنطقتهم لكنها بعيدة مكانياً.

الدراسة الثالثة: دراسة جون إلسورث[26]
Ellsworth John, S

أجرى جون إلسورث دراسة في بلدة سمبسبري بولاية كونيكتيكت بين سنة 1930 و1939 عن الكثافة

السكانية وعلاقتها بالتجاور المكاني كعامل مؤثر في الاختيار للزواج، ووجد أن نتائجه تتفق مع دراستي بوسارد ودايف وريفز. فقد وجد إلسورث أن التجاور المكاني قبل الزواج بالنسبة للشريكين، من أهم عوامل الاختيار، كما أن إمكانية زواج شخصين تختلف باختلاف المسافة بين محل إقامتهما. كما أن تجمع السكان وحجمهم النسبي يعد هو الآخر عاملاً هاماً في مجال الاختيار للزواج، ذلك أن إمكانية الزواج بين شخصين تقل كلما بعدت المسافة بينهما، لكن هذه الإمكانية تزيد بزيادة كثافة السكان، أو العدد المتاح من الأشخاص الذين يمكن الاختيار من بينهم.

ج- نظرية القيمة:

تُعرف القيمة على أنها المرغوب فيه، بمعنى أي شيء مرغوب من الفرد أو الجماعة الاجتماعية، وموضوع الرغبة قد يكون موضوعاً مادياً أو علاقة اجتماعية أو أفكارًا بصفة عامة، أي شيء يتطلبه ويرغبه المجتمع.[27] ويقول ارنفلس إن قيمة شيء من الأشياء هي إمكان الرغبة فيه، وهذه العلاقة الماثلة بين الشيء والشخص تجعلنا نفهم أن الشخص يرغب بالشيء حقاً.[28]

واستخدمت فكرة القيمة من الناحية الاجتماعية لتشير إلى بعض المعايير أو المقاييس التي تستمر خلال فترة من الزمن، وتمدنا بمعايير يستخدمها أفراد المجتمع لتنظيم وترتيب حاجاتهم ورغباتهم المتنوعة.[29] ومن هنا فالقيمة شديدة الأهمية بالنسبة للشخص الذي يضعها في الاعتبار، وهي تنتظم في نطاق متدرج حسب الأهمية التي يضعها الإنسان وطبقاً لنسقه القيمي. وهي تشكل المرغوب، وبهذا الاعتبار تستلزم استعمال تطلع وتمثيل، ونحن نعرف أن الرغبة لا تنتهي عند موضوع، كما تنتهي الحاجة، بل إنها تحيل على أفكار، بل على مثل عُليا هي مما يقبل الاستبدال.[30] ونظراً لاختلاف الأنساق القيمية بين الأفراد، فإن أسس الاختيار على أساس القيمة يختلف من أسرة إلى أخرى، فالأسرة ذات النشأة الدينية مثلاً تضع درجة أعلى للاختيار على أساس التدين.

وتركز هذه النظرية على فكرة القيم الشخصية، أي أن الارتباط والانجذاب بين الأفراد يكون أكثر سهولة عندما يشترك أولئك الأفراد أو يعتقدون بأنهم يشتركون في اتجاهات قيمية واحدة. أي أن الفرد يختار شريك حياته حسب قيمه الشخصية، حيث يبدو منطقياً أن الفرد سوف يختار من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، حيث يتوافر قدر من الأمان الانفعالي.[31] ومعنى هذا أن القيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لفرد معين نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية عنده.

ونظرية القيم في اختيار القرين ترى أن الارتباط والانجذاب بين الأفراد يكون أكثر سهولة عندما يشترك هؤلاء الأفراد أو يعتقدون أنهم يشتركون في اتجاهات قيمية واحدة.[32] ولما كان الأهل هم المسؤولون عن التنشئة الاجتماعية لأبنائهم فإن معظم قيم هؤلاء الأبناء سوف تكون متفقة مع قيم آبائهم، وبالتالي يختارون شركاء يشاركونهم القيم نفسها. لأن الاشتراك في القيم يقرب الناس من بعضهم نفسياً واجتماعياً، وبذلك فإن الفرد قد

يرغب في الزواج من شخص يدين بنفس الدين الذي يتبعه لأن الدين نفسه قيمة اجتماعية كبيرة.[33] ومن بين الدراسات التي أجريت حول هذه النظرية نجد:

الدراسة الأولى: دراسة روبرت كومز[34] Robert, H Coombs

قام روبرت كومز بدراسة تستهدف بالدرجة الأولى تحليل تأثير المنزل (أي الوالدين) على عملية اختيار الشريك مستخدماً طريقة العينة المنتظمة على 144 من أزواج الطلبة والطالبات في جامعة يوتاه الأمريكية. ولقياس تأثير المنزل على الاختيار في الزواج، قسمت الاستخبارات التي جمعت من أفراد العينة إلى ثلاث فئات حسب درجة التعامل أو التواصل بالوالدين: الفئة الأولى تتميز بدرجة مرتفعة من التواصل مع الأهل، والفئة الثانية: تتميز بدرجة متوسطة من التواصل مع الأهل، والفئة الثالثة: لا يوجد فيها أي قدر من التعامل أو التواصل مع الأهل.

وتوصلت الدراسة إلى أن 87.80 % من الفئة الأولى، و79.60 % من الفئة الثانية، و63.60 % من الفئة الثالثة من أفراد العينة، قد اختاروا شركائهم في الزواج من المنتمين إلى خلفيتهم الدينية نفسها. كما أن 83.40 % من الفئة الأولى، و71.70 % من الفئة الثانية، و66.60 % من الفئة الثالثة من أفراد العينة، قد اختاروا شركاء ينتمون إلى نفس مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ووجد كومز أن تأثير المنزل (أي الوالدين) أثناء الخطبة كان يميل بالاختيار للزواج ناحية التجانس، وذلك إذا ما قيس التجانس بوساطة المكانة الاجتماعية الاقتصادية. فالأبوان حسب كومز إلى جانب أفراد آخرين في الأسرة من الذين يشاركونهم القيم ذاتها سوف يمارسون سلطتهم على الأبناء – بطريقة أو بأخرى – ليضمنوا لهم اختياراً موفقاً للزواج.

الدراسة الثانية: دراسة سيلفورز، وليك، وكنج[35] S. A. Selfors, R. K. Leik and E King

قامت سيلفورز وزميلاها ليك وكينج بدراسة على المركز الاجتماعي (الدين، الطبقة الاجتماعية، التعليم)، حيث أعدوا استخباراً لـ: 661 طالباً وطالبة من مدرسة كاثوليكية عامة، وجامعة كاثوليكية، وكليتين بروتستانيتين، من أجل معرفة الأهمية النسبية لقيم الدين والتعليم.

واتضح كما كان مفترضاً في هذه الدراسة أن الأغلبية من الطلبة والطالبات يسبغون قيمًا إيجابية على الدين، بينما كانت الدرجات المنخفضة تؤكد على التعليم، وكانت الإناث أقل ميلاً بكثير إلى الرغبة في شريك أقل منهن في المستوى التعليمي، إذا ما قورنّ بالذكور، لذلك فقد كن يبحثن دائماً عن التشابه في المستوى التعليمي بنسبة أكبر من الذكور. كما أن المدارس التي ليس لها ولاء أو انتماء ديني، قد وضع طلبتها التأكيد الأكبر على التعليم فيما يتعلق بالاختيار عكس المدارس الموجهة توجيهاً دينياً، فقد وضع طلبتها التأكيد الأكبر على الدين.

د- نظرية المعيار:

المعيار هو نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء.[36] وعرفه هومانز على

أنه الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة، هذه الفكرة على شكل عبارة تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به، وما يتوقع أن يفعلوه تحت ظروف معينة.[37] ويرى عبد الرحمن بدوي أن المعيار هو القاعدة والمثل الأعلى والنموذج، سواء حددناه على نحو مجرد أو على نحو عيني.[38] والمعيار من اللفظة اللاتينية Norma، وهو قاعدة أو مقياس أو نمط للسلوك، والمعايير الاجتماعية بذلك تكون قواعد للسلوك أو بمعنى آخر مقاييس من خلالها يحكم على السلوك بأنه مقبول أو غير مقبول اجتماعياً، والمعيار بهذا المعنى ليس متوسطاً إحصائياً للسلوك الفعلي، ولكنه ببساطة تحديد ثقافي للسلوك المرغوب فيه.[39]

وتعود نظرية المعيار إلى كل من كاتز Katz وهيل Hill، حيث ذهبا في نظريتهما إلى أن الزواج معياري، وحاولا تحديد كيفية أن العوامل المعيارية تؤثر في اختيار الشريك، وتقوم هذه النظرية على العلاقة بين المتغيرات.

ويفترض أصحاب نظرية المعايير أن الاختيار الزواجي عملية إرادية تتم في ضوء المعايير التي يضعها المجتمع للزواج من حيث السن والجنس والدين والتعليم والمكانة الاجتماعية وغيرها، وهذه المعايير يتعلمها كل فرد وهو صغير مما يجعله يقبل على الزواج وفي عقله فكرة عما يجب أن يكون عليه، وما هو متوقع في هذا الموقف، وهذه الفكرة تحدد له ما هو مقبول، وما هو غير مقبول في الاختيار، وتدفعه عند اتخاذ قرار الاختيار إلى التجاوب مع معايير مجتمعه والالتزام بها.[40]

وقد صاغ كاتز وهيل الفكرة النظرية في عدد من القضايا العامة واستنبطا منها عدداً من القضايا حول كيفية تأثير العوامل المعيارية على اختيار الشريك، وهي أربع قضايا أساسية:[41]

1) إن وجود المعايير في جماعة معينة من الأفراد سوف يؤثر على سلوكهم، لذلك يميل السلوك إلى التوافق مع التحديدات المعيارية، فيعتبر المعيار متغيراً مستقلاً، بينما السلوك متغيراً تابعاً، أي أن السلوك يكون وفق المعيار.

2) إن وجود معايير عن اختيار الشريك يؤثر حتماً في عملية الاختيار، لذلك فإن هذه العملية تتجه لتتوافق مع هذه التحديدات المعيارية.

3) إن أهمية توافق السلوك للمعايير يكون مرتبطاً بمقدار تأثير المعايير في السلوك.

4) إن أهمية التوافق للمعايير الخاصة باختيار الشريك ترتبط بمقدار تأثير هذه المعايير.

وانطلاقاً من هذه القضايا العامة المحددة لدور المعايير في توجيه عملية الاختيار، يمكننا الوصول إلى أن المعايير الخاصة بالدين، والجنس، والسن، والعنصر تؤثر في الاختيار للزواج.

ومن هنا نلاحظ أن هناك تقارباً كبيراً بين هذه النظرية، ونظرية التجانس التي تطرقنا لها سابقاً، فهما متكاملتان فيما بينهما. فقد حاول عالمان من علماء الاجتماع في دراسة حديثة نسبياً صياغة نظرية معيارية تفاعلية تقوم علي فرضين: الأول يرى أن الزواج معياري، والثاني يرى أنه من خلال المجالات المعيارية للمرشحين أو المؤهلين للزواج، فإن إمكانية الزواج تختلف بصورة مباشرة مع إمكانية

التفاعل.

وهناك صورة أخرى للتفسير المعياري يمكن أن توضع موضع الاعتبار إذا افترضنا وجود معيار أو قاعدة للتشابه أو التجانس تتحقق بدرجات متفاوتة عن طريق الأشخاص في المجتمع، فإذا أمكن التحقق من وجود هذا المعيار بالفعل، جاز لنا أن نفترض وجود قاعدة عامة تؤدي إلى القول بأن الشبيه يتزوج الشبيه أو أنه يوجد نسق شامل من المعايير المقررة مثل: المسلم يتزوج المسلمة، والزنجي يتزوج الزنجية، والجامعي يتزوج الجامعية، وواضح أن هذه المعايير ترتكز أساساً على الجنس، والعقيدة، والطبقة الاجتماعية. أي أن القاعدة في الاختيار تؤكد الميل بصورة عامة إلى البحث عن الشخص القريب أو الشبيه، إلا أن الفرص والمعايير تختلف باختلاف قطاعات السكان، ومثال ذلك أن أفراد الطبقة المتوسطة يتميزون بحلقة واسعة من الاتصالات بمقارنتهم بأفراد الطبقة العاملة، كما أن درجة التجانس تختلف في الطبقتين، لأن تجارب الحياة المختلفة يمكن أن تؤدي إلى اختلاف درجات التجانس، ولهذا يكون الشخص كثير التنقل والاتصالات قادراً على إنشاء علاقات متعددة أكثر من أمثاله في نفس الطبقة.

وعموماً فإن البيانات المتاحة لمعرفة عناصر التجانس تركز على درجه التشابه بين الزوجين، لأنها تهتم بنتيجة الاختيار للزواج وليس بالعملية ذاتها. وهناك مجموعة من المتغيرات التي يقوم عليها التجانس كالجنس، والعقيدة، والطبقة الاجتماعية، والتجمعات المهنية الواسعة، ومكان السكن والدخل، والسن، ومستوى أو درجة التعليم، والذكاء، ووظيفة هذه المتغيرات أن ترشد أو توجه كل فرد إلى نوع الناس الذين يستطيع التفاعل معهم. وينتج عن هذا أن الناس الذين نعمل أو نلعب معهم أو نرتبط بهم بصورة أو بأخرى يشبهوننا في كثير أو قليل تبعاً لهذه المجموعة من المتغيرات، وكذلك تبعاً للاهتمامات الثقافية والقيم. وطالما أن هذه المتغيرات تحدد مجال الارتباط للأفراد، فمن المعتقد أنها تحدد أيضاً مجال ترشيح الزوج (ة) المرغوب فيه والذي من خلاله نختار شركاء الحياة. ولعل من أبرز الدراسات الرائدة التي أجريت حول نظرية المعيار نجد:

دراسة بيرما[42] Burma J. H

قام بيرما عام 1952 بدراسة تأثير أحد المعايير في توجيه عملية الاختيار للزواج وهو العرق أو العنصر، وتوصل من خلال هذه الدراسة التي أجراها في لوس أنجلوس إلى أن العرق له قدرة كبيرة في التأثير على وجهة الاختيار للزواج في بداية الدراسة، ليبدأ في التراجع بمرور الزمن، وقد فسر بيرما ذلك بأن القانون كان يمنع زواج البيض من الأجناس الأخرى إلى غاية 1949، أما في عام 1959 أقر القانون بعدم وضع العرق في الاعتبار عند الزواج، وهذا ما يفسر تراجع تأثيره على عملية الاختيار. كما وجد أيضاً على الرغم من أن القانون في ولاية كاليفورنيا يسمح بالزيجات العنصرية، فقد بلغت معدلات زواج البيض بالأجناس الأخرى 56 لكل عشر آلاف.

مناقشة:

مما سبق نلاحظ أن هناك نقطة التقاء بين هذه

النظريات، فنظرية التجانس تعد محور ارتكاز، أما نظرية التجاور المكاني فما هي إلا وجه متكامل من أوجه التجانس، بل إن التجاور المكاني قد يكون سبباً أو نتيجة للتجانس، أما نظرية القيمة فإن دراسة القيم والتجانس في ميدان الاختيار للزواج لا ينفصلان، فالتشابه في القيم يؤدي إلى التجانس، بل هو أحد مظاهر هذا التجانس، أما عن نظرية المعيار فتنطلق أساساً من التجانس في المعايير الاجتماعية والثقافية بين الشريكين، كالتشابه في معيار السن والجنس والدين...، ومن هنا فإن التجانس هو نقطة التقاء هذه النظريات.

لقد اهتمت النظريات الاجتماعية الثقافية بالتجانس كسبب من أسباب الاختيار في الزواج، أما أسباب هذا التجانس فلم تحظ بالدراسة والبحث المعمق. فالتجانس ينتج عن القرب المكاني، لأن الناس الذين يعيشون ويعملون ويدرسون في مكان واحد يتعارفون، وسرعان ما يأتلفون ويتزوجون. والتقارب المكاني يؤدي إلى التجانس، لأن الناس الذين ينتمون إلى جماعة واحدة يزيد حجم تواصلهم مع بعضهم البعض. ويقدم كل من بيرجس ولوك مجموعة من الاقتراحات لتفسير الزواج التجانسي منها:

أ- التقارب المكاني: ذلك أن العزلة المكانية تجمع أفراد متشابهين أكثر منهم مختلفين.

ب- عضوية الجماعات: بعض الجماعات لا تجذب لعضويتها إلا من يشتركون في الثقافة أو القيم أو الميول أو الاتجاهات نفسها.

ج- المعارضة الاجتماعية للزواج من خارج الجماعة الداخلية: وهذه المعارضة التي يجدها الأفراد حين يريدون الزواج بمن يختلفون عنهم في الجنسية أو الدين تعد سبباً من أسباب التجانس.

د- مفهوم الشريك المثالي: ووجود هذا المفهوم يؤدي بالفرد إلى استبعاد كل من يختلفون عنه من دائرة اختياره للزواج، وهذا أيضاً يؤدي إلى التجانس.

هـ- ميل الفرد للوقوع في حب من تتشابه خصائصهم النفسية مع الخصائص النفسية لأحد والديه، وهذا يؤدي إلى التجانس، لأن هذا قائم على افتراض مؤداه، أنه لما كان الطفل يشبه أحد والديه، فإن زواجه بمن يشبه أحد الأبوين سوف يؤدي إلى التجانس.

2) نظريات التحليل النفسي:

لا يمكننا بأي حال من الأحوال ونحن بصدد الحديث عن نظريات الاختيار للزواج أن نغفل الجانب النفسي أو البعد اللاشعوري في عملية الاختيار، ذلك البعد الذي لا نوليه أي اهتمام بالمقارنة مع الجوانب الأخرى. فاختيار شريك الحياة يتوقف على كثير من العوامل النفسية الداخلية، وتلعب فيه العوامل الآتية دوراً كبيراً: نزعة الانطواء أو الانبساط لدى الفرد، والميل للاعتماد على الذات أو الغير، والعوامل المالية أو الاقتصادية واتجاه القبول أو الرفض حيالها، والمستوى الاجتماعي والثقافي للطرفين ومدى تقاربه أو تباعده، والمستوى التعليمي لشريك الحياة، ونزعات العدوان أو التسلط أو السيطرة، وحُب الشهرة والطموح، وعامل السن، والظروف الأسرية التي يعيشها الفرد قبل الزواج، والاضطرابات والمتاعب والأمراض النفسية، ومستوى الذكاء والطموح.[43]

وإذا حاول الباحث الاجتماعي التعمق في دراسة

عملية الاختيار للزواج، وتخطى تلك المظاهر من غنى وفقر وجمال وقبح وعلم الخ...من العوامل المتكافئة بين الزوجين، فإنه هناك عوامل نفسية كامنة لا يستطيع المرء أن يتجاهلها، فهي إما أن تجر المتزوج إلى السعادة أو الشقاء وتشذ عما ذكر من أسس للتكافؤ بين الزوجين. وأما إذا تزوج الشاب وكان على نرجسيته (نزعة تعني حب الذات)، فإنه يتعذر أن يتكيف مع شريكة حياته، حيث يسيطر على سلوكه شعور بالإعجاب الشديد بذاته والافتتان بها، والمبالغة في تقدير محاسنه ومزاياه وصفاته إلى حد الغرور البغيض الأمر الذي يجعل لا زوجته فحسب، وإنما المحيطين ينفرون منه.[44] ومن بين النظريات النفسية التي أثارت همة الكثير من الباحثين، لاسيما علماء النفس الاجتماعي ودفعتهم إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث للتحقق من صدقها نجد:

أ- نظرية فرويد:

سيغموند فرويد (Sigmund Freud 1856 - 1939) طبيب وعالم نفساني نمساوي، من مؤسسي مدرسة التحليل النفسي. يرى أننا في الاختيار للزواج نبحث إما عن شخص يشبهنا، أو عن شخص يحمينا، وبناء على ملاحظاته العيادية وجد أن النرجسيين (محبي الذات) يميلون إلى الزواج بأشخاص يحتاجون إليهم (أي شخص أحتاج إليه ليعطيني ما لا أملك كالطعام، والحماية). ويرى أن السنوات الخمس الأولى التي يقضيها الفرد لدى أسرته لها دور كبير في بلورة شخصيته في المستقبل إضافة إلى تأكيده على أن الأمراض النفسية التي يتعرض لها الفرد في مستقبل أيامه إنما ترجع في جذورها إلى السنوات الخمس الأولى.[45]

ويشير أيضاً إلى أن الفرد كثيراً ما يقع في حب شخص معين، لأن هذا الشخص المحبوب (أو موضوع الحب) يمثل نوعاً من الكمال، حاول المحب جاهداً أن يصل إليه لكنه فشل. ويميز فرويد بين نوعين من الاختيار في الزواج هما:

1 - اختيار نرجسي: أي أختار شخصاً، أريد أن أشبهه، أو أجعله يشبهني.

2 - اختيار تكميلي: أي أختار شخصاً، أحتاج إليه ليكملني، أو يحميني، أو يعطيني ما لا أملك.

ولابد أن ننوه هنا من أن فرويد رغم محاولاته لتفسير الاختيار للزواج من زاوية التكامل السيكولوجي، فإنه لم يجمع آراءه وملاحظاته في نظرية عامة تعبر عن رأيه في هذا الموضوع.

ب- نظرية العوامل اللاشعورية:

وهي نظرية طبيب الأعصاب الأمريكي لورانس كيوبي (Lawrence Kubie 1896-1973)، وهو مختص في العلاج النفسي والتنويم المغناطيسي. ويرى أن العوامل اللاشعورية لها دور فعال في الاختيار للزواج، وأن السبب الرئيس للتعاسة الزوجية بين الزوجين، يكمن في المفارقات التي توجد بين مطالبهما الشعورية واللاشعورية، وتظهر هذه المفارقات أول ما تظهر في مرحلة اختيار الشريك، ثم تنمو بعد ذلك مع تقدم علاقتهما. كما يرى كيوبي أن الحاجات التي تبدو غامضة مبهمة بالنسبة لرجل وامرأة بعينهما، نجدها تبدو للآخرين غاية في الجلاء والوضوح، ويدلل على ذلك بالأمثلة التالية:[46]

- المثال الأول: فتاة جاهلة تماماً، لكنها صغيرة

السن، تتزوج من أستاذ جامعي، كي تنتصر على شعورها الشخصي بالدونية العلمية، وكذلك كي تنتصر على أمها.

– المثال الثاني: فتاة ذكية ذات ثقافة عالية، وهي ابنة لإحدى النساء المشهورات في المجال الفكري، تزوجت من شاب رياضي ذي ذكاء محدود، كمحاولة لتغليب المادة على العقل، وللانتصار على أمها المتعلمة.

– المثال الثالث: فتاة جميلة، ذكية، على جانب كبير من الجاذبية، تجد نفسها مدفوعة إلى اختيار رجل فقير، اتكالي، عصابي، في محاولة لاشعورية لإخفاء نفسها، وكان التفاوت العجيب بينها وبين زوجها يثير دهشة أصدقائها واستنكارهم، ولكن حالما طبقت على الفتاة اختبارات رورشاخ، وزوندي الإسقاطية، والتي تكشف عن الصورة اللاشعورية للشخص، تبين أن ذلك الشخص التعس كان يمثل الصورة اللاشعورية المشوهة لتلك الفتاة، فكأنها باختيارها لذلك الزوج أرادت أن تقول للعالم بأسره: هذه هي أنا، وهذا كل ما أصلح له.

ويعدد كيوبي الأمثلة التي يسوقها الواحد تلو الآخر، للدلالة على أهمية العوامل اللاشعورية في الاختيار للزواج ثم يخلص في النهاية...الى أن الاختيار للزواج خطوة تعد من أصعب الخطوات التي على الإنسان أن يخطوها في حياته. وهو يرى أن تلك الصعوبة ليست ناشئة من أن عليه أن يختار شريكاً يناسبه في العادات والاهتمامات، ويتوافق معه، بل لأن عليه أن يختار شريكاً يجهل عنه كل أهدافه اللاشعورية التي تحدد مصير اختياره.[47]

وهنا تظهر أهمية العوامل اللاشعورية في الاختيار للزواج، ويضيف كيوبي إلى أن عدم التوصل إلى معرفة هذه العوامل أثناء عملية الاختيار يؤدي إلى تغيرات متوقعة تحدث بالتدريج، كما قد تكون فجائية، فهناك الكثير من الأشخاص لا يعرفون ماذا يريدون بزواجهم، وعن ماذا يبحثون، وهذا من جراء الخلط الذي يحدث لهم نتيجة تدخل القوى اللاشعورية التي تؤثر على مصير الزواج فيما بعد.

إن الحاجة اللاشعورية إلى استرجاع ذكريات من الماضي، أو إلى إزالة آثار ألم قديم تؤثر هي الأخرى في الاختيار للزواج تأثيراً كبيراً، فهناك مثلاً العديد من النساء اللاتي يتزوجن رجالاً مدمني خمر، وإذا قلبنا صفحات الماضي لهؤلاء النساء، فسنجد في معظم الأحوال أن آباءهن كانوا مدمنين على الخمر، ومن خلال التحليل النفسي يتضح لنا أن الهدف اللاشعوري من زواجهن، هو إنقاذ الأب من الإدمان في صورة الزوج، وبذلك تستعيد حب أبيها المدمن والمفقود.

ج- نظرية الحاجات التكميلية:

وتسمى أيضاً نظرية الحاجات المكملة، والحاجة حالة داخلية من التوتر تتولد عن رغبة غير مشبعة، أو حالة عضوية من الحرمان، ومن أمثلتها: الحاجة للحب، والرعاية، والحنان... وتركز هذه النظرية على حالة التكميل على أنه ينتج عنها اختيار الشريك وغياب هذه الحالة لا يحقق الاختيار للزواج، وظهرت هذه النظرية كبديل لنظرية التجانس التي تعرضت لانتقادات شديدة.

وترجع هذه النظرية إلى صاحبها روبرت ونش Robert Winch، أستاذ علم الاجتماع في جامعة نورث وسترن الأمريكية، من مؤلفاته: اختيار الشريك 1958. وترتكز على فكرة أن الأضداد تتجاذب لبعضها

البعض، بمعنى أن الشخص يجذبه الشخص الذي يختلف عنه في الخصائص، حتى يتقوى الضعيف بالقوي.

وقد عرض وينش هذه النظرية في شكل مجموعة من القضايا من بينها أنه في عملية الاختيار للزواج يسعى كل فرد لاختيار الشريك المناسب الذي يمده بأعلى حد من حاجة الإشباع والرضا. وهناك مجموعة من الحاجات فمثلاً الشخص (أ) له حاجات لتكن (ن) والشخص (ب) له حاجات ولتكن (هـ). (أ) يسلك سلوكاً معيناً بحيث يحقق الحاجات (هـ) بالنسبة لـ (ب) وكذلك الحاجات (ن) بالنسبة له. فالحاجات (ن، هـ) للشخصين (أ، ب) يمكن أن يقال أنهما يكمل بعضهما البعض في الحالتين: النمط التكميلي الأول: وفيه تكون الحاجات (ن، هـ) متماثلة، والنمط التكميلي الثاني: وتكون الحاجات (ن، هـ) مختلفة، وفي هذه الحالة تحدث تنبؤات معينة في اختيار كل من الحاجات (ن، هـ).[48]

وتقوم نظرية الحاجة التكميلية أيضاً على مجموعة من الفروض العامة منها ما يتعلق بالسلوك الإنساني، وتهتم بالحاجات المكتسبة (الأنا المثالية)، ومن الناحية الثقافية تعتمد على مبدأ الزواج التفضيلي، وتدعو إلى مراجعة نظريات التحليل النفسي لمسألة الاختيار للزواج. كما تنطلق هذه النظرية من افتراض مؤداه أن الفرد يختار شريكه إذا توفرت فيه السمات التي تحقق له إرضاءات معينة وتكمل ما لديه من نقص، أي أن الاختيار يتم على أساس التكامل وليس التكافؤ، بمعنى أن كل طرف يكمل الآخر، بحيث إذا كان أحدهما طموحاً مثلاً يكون الآخر متواضع الطموح، وإذا كان الأول متسرعاً يكون الثاني متريثاً.

غير أن هذه النظرية تعرضت هي الأخرى للنقد من طرف: روسو، وليفنجر، وثارب، لأن مفهوم الحاجة المكملة على درجة كبيرة من الغموض، كما أن الحاجات كثيرة وتختلف من حيث العدد أو القوة، وأحياناً يصعب اكتشافها. وتأثر وينش بنقد ثارب وعليه عدل نظريته سنة 1967، وتمثل هذا التعديل في إدماج آراء ثارب في نظريته، وأوضح أن كلمة المكملة تعني المتممة، وترادف كلمة إشباع الحاجة، وهي الحالة التي يحدث فيها أن حاجات شخص معين تشبع عن طريق التفاعل مع شخص آخر، ومن هنا نلاحظ أن هذه النظرية تقترب كثيراً من نظرية حاجات الشخصية.

وبوجه عام يمكننا القول أن كل شخص يستطيع إدراك الصفات الظاهرة في شريكه ليقرر ما إذا كانت تلك الصفات مكملة له أم لا، وعندما يتيسر له ذلك تصبح عملية الاختيار على درجة كبيرة من السهولة، أما إذا كانت هذه الصفات كامنة ولم يتسنى لأحد معرفتها إلا في مسار الحياة الزوجية، فإن ذلك ينتج عنه آثار إيجابية أو سلبية، تتمثل في التكامل أو الصراع بين الزوجين، ولذلك ينبغي علينا أن نختار شريكاً نتكافأ معه في ميول معينة ونتكامل معه في ميول أخرى.

د- نظرية حاجات الشخصية:

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد

الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب، وتشمل الرغبة في الأمان الانفعالي، والتقدير العميق، والاعتراف، وكثيراً ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين.[49] وتختلف باختلاف نفس الأفراد، فالحب مثلاً كخطوة أولى في الاختيار للزواج ما هو إلا تعبير عن عاطفة إيجابية من شخص لآخر يرى فيه صفات شخصية تجعله يحظى باحترامه وقبوله، وترفع من قيمته عنده.

ويرى بعض علماء النفس وعلماء الاجتماع أن أساس ظهور المشكلات بين الزوجين هو فقدان التفهم المتبادل لحاجات الطرف الآخر، فالرجل يبحث عن زوجة تكون له سكناً وسراً يفضي لها بمكنون نفسه، ويتوقع أن تتفهمه كما هو وليس كما ينبغي أن يكون عليه أي رجل، كذلك تحلم الزوجة بمن يفهمها بشخصها وخصوصيتها، ويقدم لها الاعتبار والاحترام والإشباع لكل رغباتها الحميمة التي لا تظهر إلا معه ضمن العلاقة الزوجية المشروعة.

ومن هنا فإن عدم التفهم من جانب كل طرف لحاجات الآخر، يؤدي إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال من الطرفين تنتهي غالباً بالمشاجرات والمشاحنات وعدم التوافق الزواجي والذي يصبح الطلاق أحد الحلول المفتوحة له. والحاجات العاطفية هي جوهر الإشباع المتبادل بين الزوجين، وهي في الوقت نفسه قد تكون أساس الخلافات الزوجية، والتي قد لا ندركها بوضوح إلا بعد أن تتفاقم وتأخذ مظاهر أخرى كجرح الكبرياء وتعطيل الطموح، ولكن جذورها هي الإحباط العاطفي المتبادل، فلكل واحد من طرفي العلاقة حاجات عاطفية يتوقعها ويتمنى من الآخر أن يشبعها له فعلياً في الواقع.

هـ- نظرية الصور الوالدية:

وهي نظرية فرويدية الأصل، ترى أن صورة الوالد أو الوالدة، تلعب دوراً كبيراً في عملية اختيار الشريك، حيث إن الطفل يختار والده كموضوع يريد أن يكون مثله، كما أنه يختار أمه كموضوع يجب أن يتلقى منه الرعاية، ومن هنا يستمد هذا الطفل مشاعره وانفعالاته وردود أفعاله من شخصية والديه، حيث يقول هشام شرابي: إن الطفل في شخصيته الأساسية وإلى حد كبير حصيلة عمل أمه لا أبيه، إنه من ممتلكاتها، وهو موضوع اهتمامها وعنايتها الدائمتين.[50] إلا أن هذا لا يلغي دور الأب نهائياً.

وهناك رأي يذهب أصحابه إلى أن الرجل في العادة يقترن بالمرأة التي تشبه أمه، كما أن المرأة تقترن في العادة بالرجل الذي يشبه أباها، ولا نرانا في حاجة إلى القول بأن هذا الرأي يستند إلى نظرية فرويد في (عقدة أوديب) التي تقول بأن الولد يتعلق في طفولته بأمه، وأن البنت تتعلق في صباها بأبيها. ويتضح أن الأم تلعب دوراً كبيراً في حياة ابنها، أما الأب فإنه بسبب الوقت الذي يقضيه خارج البيت فهو غائب عن ابنه ولو نسبياً، وتحدد صورة الوالدين إلى درجة كبيرة نوع الناس الذين سيحبهم، أو يكرههم، أو يتجنبهم الطفل عند البلوغ، ويكون الشخص الذي وقع عليه الاختيار كشريك للزواج ممثلاً لوالدي الفرد أو أحدهما في تلك الشخصية التي أحبها الفرد في والديه، أو التي كرهها فيهما حينما كان طفلاً.

كما يتعلم الطفل لاحقاً أن يحب أشخاصاً

آخرين يمدون له يد العون أثناء عجزه، ويشبعون حاجاته، ويتكون هذا الحب على غرار العلاقات مع الأم المرضعة خلال فترة الرضاعة وكامتداد لها[51]، وعندما يبلغ الذكر أو الأنثى سن الشباب، فإنهما يميلان إلى إعادة وإحياء هذه العلاقة مع من يحبون، ويرغبون في الزواج منهم. وبعبارة أخرى نستطيع القول أن الفرد في طفولته المبكرة يكون علاقة عاطفية قوية مع واحد أو أكثر من الأشخاص الذين يحيطون به أو يكونون دائرته الأسرية، ومعنى ذلك أنه كلما كانت بيئة الطفل ملائمة، ساعد ذلك على أن يكون علاقات اجتماعية ملائمة عندما تتسع دائرة معاملاته.[52]

والطفل الذي تعلم كيف يرضي والدته بطريقة معينة، قد يحاول فيما بعد أن يرضي زوجته بهذه الطريقة عينها، والبنت التي دأبت منذ الطفولة المبكرة على اتخاذ موقف عدائي من والدها قد تتخير عند الزواج رجلاً تستطيع أن تواصل ضده تلك الحملة العدائية. ويذهب أدلر إلى حد أبعد من ذلك فيقول إن الزوج المخدوع قد يكون في بعض الأحيان طفلاً مهملاً لم يلق من أمه سوى الصد أو عدم الاكتراث، وإذن فإن الطفولة لابد من أن تتردد أصداؤها في الحياة الجنسية للشخص البالغ، وهي تظهر على الخصوص في نوع الشريك الذي يتخيره المرء، وطريقة التعامل التي يتخذها بإزائه، وأسلوب الحياة الذي يسير عليه في كل حياته الزوجية.[53]

ومن هنا فالعلاقة الوالدية غالباً ما تكون في حالة الذكر موجهة نحو الأم، أما في حالة الأنثى فإنها موجهة نحو الأب، وأحياناً يكون العكس تماماً.

و- نظرية الشريك المثالي:

يشير مصطلح الشريك المثالي إلى تلك الصورة التي يكونها الشباب عن خصائص من يريدون الزواج بهم، وهذه الصورة تتكون تدريجياً لدى الفرد حين يتعامل مع أبويه، وإخوته وأخواته، ثم مع الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه. وغالباً ما يحمل كل واحد منا منذ أيام الدراسة الأولى -خاصة المرحلة الثانوية- صورة معينة لفتاة أو فتى الأحلام، سواء من حيث الشكل أو الصفات النفسية والمزاجية والأخلاقية، وهذه الصورة ينظر إليها كل واحد منا نظرة مثالية أو نموذجية وهي التي نطلق عليها الشريك المثالي.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المثيرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، وعندما يتم تكوينه، فإنه يلعب دوراً هاماً ومؤشراً في عملية اختيار الشريك.[54] وفي بعض الأحيان قد لا يكون بعض الناس صورة مثالية لشركائهم في الزواج، ومنهم من يستبعد هذه الصورة من تفكيره تماماً نتيجة لخبرات سابقة مر بها. ولكن هذه الصورة المثالية قد تكتسب طابعاً خيالياً، فيصبح الشاب رومانتيكياً لا يرى الأشياء على حقيقتها، أو قد تموه عليه الحقيقة فلا يعود في وسعه أن يتكيف مع الواقع الذي يعيش فيه.[55]

ومن الدراسات التي حاولت اختبار نظريات حاجات الشخصية، والصور الوالدية، ونظرية الشريك المثالي نجد دراسة ستروس.

دراسة أنسلم ستروس[56] Anselm Strauss

حاول أنسلم ستروس (1916– 1996) وهو عالم اجتماع أمريكي مختص في علم الاجتماع الطبي اختبار نظرية حاجات الشخصية، ونظرية الصور الوالدية، ونظرية الشريك المثالي مجتمعة، من خلال دراسته الرائدة، حيث قام بتصميم استخبار ملأه 373 من المخطوبين خطبة غير رسمية، ومن حديثي الزواج (200 إناث، و173 ذكور) كلهم في سنواتهم العشرينية تقريباً، وجميعهم من الأمريكان البيض الذين يعيشون في منطقة شيكاغو.

وقد درس الباحث مدى التشابه الفيزيقي والتشابه في الآراء والمعتقدات بين الشركاء والوالدين، كما حاول أيضاً في هذا المجال أن يعرض لنا دور التأثيرات المثالية أو النموذجية في عملية الاختيار، حيث لاحظ وجود تشابه بين أحد الوالدين والشريك في الخصائص الجسمية والآراء والخلق والشخصية، وأن هذا التشابه له صلة باختيار الشريك، أما التشابه في الصفات الجسمية هو أقل العوامل تأثيراً في اختيار الشريك إذا ما قورن بالتشابه في الآراء وفي الشخصية وفي الخلق.

كما توصل ستروس إلى أنه قد تكون صورة الوالدين معاً (الأب– الأم) هي التي تؤثر في الاختيار للزواج. ووجد أن أفراد العينة كانوا واعين بحاجاتهم الشخصية والتي عبروا عنها بعبارات مختلفة، وقرر حوالي 80 % منهم أنه كانت في أذهانهم صورة لفتاة أو فتى الأحلام، بينما قرر حوالي 14.50 % فقط أن صورة شركائهم المثاليين كانت في اللاشعور، أما الذين قرروا أن هذه الصورة غامضة لديهم، ولم تتشكل بعد تشكيلاً كاملاً كانت نسبتهم قليلة جداً.

مناقشة:

لقد حاول توماس كتزانس اختبار فرض استقاه من نظرية ونش في الحاجات التكميلية، وكان هذا الفرض مؤداه أن الأشخاص الذين يختلفون من الناحية السيكولوجية، يميلون إلى اختيار بعضهم بعضاً كشركاء في الزواج، وتوصل في دراسته إلى أن نتائجه تؤيد المقدمة الأساسية لفرض ونش عن الحاجات التكميلية، القائل بأن نموذج الحاجات عند الشريكين مختلف، بل إنها تحدد إلى درجة كبيرة مدى صحة الفرض.[57]

كما كان كل من تشارلز بورمان وباربرة داي من أكثر المعارضين لنظرية روبرت ونش، حيث وجدا في دراستهما أن نتائجهما لم تؤيد نظرية الحاجات التكميلية، وكانت معاملات الارتباط بين حاجات الزوجين صغيرة جداً. ويرد ارفنج روسو من المنظور السيكولوجي على ما يذهب إليه ونش في نظريته، ويقول أن الحاجات المتضادة إذا كان يمكن أن تكون مصدراً للقوة، فإن الحاجات المتشابهة يمكن أن تلعب نفس الدور، فتؤدي أيضاً إلى التناغم والقوة.

وقد تنبه ونش إلى ملاحظات روسو القيمة وعلى أساسها عدل نظريته بإضافة فرضين في طبعته من كتاب الأسرة الجديدة الذي صدر عام 1963، أي بعد كتابه اختيار الشريك سنة 1958، ولكنه لم

يختبر صحة هذين الفرضين ولم يناقشهما حتى مجرد مناقشة نظرية.

أما عن النظريات الثلاث نظرية الصور الوالدية، ونظرية الشريك المثالي، ونظرية حاجات الشخصية، فهي تعمل مجتمعة في عملية الاختيار للزواج، فمفهوم الشريك المثالي في الشعور أو اللاشعور يعمل على تضييق نطاق الاختيار، والصورة الوالدية تجعل الشخص يميل إلى اختيار من يكمل علاقة الاستجابة ونوعها التي تعود عليها الفرد منذ طفولته المبكرة، في علاقاته الشخصية بأفراد أسرته. ومن خلال الخطبة يستطيع كل من الخطيبين أن يكتشف إلى أي مدى، والى أي حد يشبع كل منهما حاجات الشخصية للآخر. فكل هذه النظريات أصلها فرويدي، وما هي إلا نتاج عملية تفاعل الفرد مع أسرته، وخاصة في طفولته المبكرة.

أما فيما يخص نظرية العوامل اللاشعورية التي جاء بها لورنس كيوبي، فإنه من الصعب أن يعلم الناس كيف يسبرون أغوار أنفسهم ويستبصرونها داخلياً، بل إن ذلك الاستبصار بالنفس لا يتحقق للمحللين النفسيين إلا بعد مجهود شاق.

سادساً- ظاهرة الاختيار للزواج تختلف باختلاف الأنماط الثقافية:

من المعروف أن الزواج يتم حسب طقوس معينة وطرق متعارف عليها بين الأفراد، حيث لا يباح الارتباط بين الرجل والمرأة إلا عن طريق إجراءات متفق عليها، أو حسب عادات المجتمع وتقاليده. ويتخذ الزواج في المجتمعات الإنسانية أشكالاً وصوراً عديدة، فقد يكون أحادياً أو تعددياً أو يكون أموياً أو أبوياً، سواء من حيث النسب أو الإقامة، وقد يكون داخلياً يلزم الأفراد بالزواج من داخل الجماعة أو خارجياً يلزم الأفراد بالزواج من خارج الجماعة ويحرم الزواج من داخلها.[58]

ومع أن هناك اهتمامًا متزايدًا اليوم بدراسة الزواج والأسرة في مختلف المجتمعات البدائية منها والمعاصرة، إلا أن الدراسات المبكرة اهتمت بالتكوينات الافتراضية للأشكال الأصلية أو الأولية للزواج، على أساس أن الزواج المسيحي الأحادي كان آخر نتاج التطور الاجتماعي. فقد كان الزواج في المسيحية عقد مقدس يربط بين رجل واحد وامرأة واحدة، ولا يفرق بينهما إلا الموت، ولا يفسخ هذا العقد إلا لعلة الزنا، والمهر يعتبر ثانوياً في الزواج المسيحي، إذ إن الزوج لا يدفع المهر إلا طبقاً للعادات المحلية، وتحرم المسيحية تعدد الزوجات.[59]

وكان الزواج في الأسرة البرجوازية في سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة، ومن لا تتزوج حتى سن الحادي والعشرين تعتبر عانساً، والمال مع الحب في نظر النبلاء يتمتعان بالدور الأساسي في اختيار القرين وتأسيس الأسرة.[60] وفي اليابان نجد أن الزوجة هي المتسلطة في الزواج، ولا يجوز للرجل أن يتزوج إلا زوجة واحدة شرعية، غير أنه يمكنه أن يتخذ عدة نساء تقطن وحدهن أو في بيت الزوجة الشرعية نفسه، ويعتبر أولادهن كأولاد الزوجات الشرعيات. وهناك عادة خاصة في بعض مناطق المغرب أن يزور عدد من النساء والرجال في موسم محدد، ضريح أحد الأولياء حيث يصطف الفريقان ويختار الفرد زوج المستقبل.

ويـرى بعض علـمـاء الأنـثروبـولـوجـيـا أمـثـال مالينوفسكي Malinowski ومورغان Morgan أن المجتمع الإنساني مر بعدة طرق للزواج، منها ما هو مدهش للغاية، ففي بعض المجتمعات تعد طريقة الاستيلاء على المرأة بالقوة أفضل طريقة للحصول على زوجة، وهو ما يعرف بنظام السبي.

ويذكر عالم الانثربولوجيا النيوزيلندي ريموند فيرث Raymond Firth أن عادة الاستيلاء على المرأة بالقوة عادة تقتصر على العائلات الكبيرة بالمجتمع، إذ إن ذلك يحتاج ليس فقط إلى القوة البدنية، بل وأيضاً إلى النفوذ بالمجتمع.[61] وهذه الطريقة نادرة الحـدوث، وهناك مجتمعات تبيح للرجل معاشرة الجـواري، وهو ما يسمى بنظام الرق، لكن هذا من الناحية الشرعية لا يسمى زواجاً وإنما تسرياً.

وتحتم كثير من المجتمعات البدائية أن يرث الرجل زوجة أو زوجات شقيقه إذا مات ذلك الشقيق، ويعرف ذلك النظام اصطلاح Levirate، وقد يتم ذلك في مجتمعات أخرى باختيار وإرادة الرجل الذي تو في شقيقه كنوع من التكافل الاجتماعي بين الإخوة، وفي قبيلة بورا يسمح للرجل عندما يموت جده عن طريق الأب بأن يرث زوجاته ويتزوجهن.[62]

وهناك طريقة للزواج لا تكلف العريس مالاً، وفيها يتم عقدان للزواج معاً بصورة تبادلية، ففي سنة 1919 أجرى العالم الانثربولوجي البريطاني جيمس فريزر James Frazer دراسة عن ممارسات الزواج في استراليا، حيث أدهشه تفضيل الأستراليين الأصليين للزواج التبادلي أو العكسي حيث يقول: «إن الأسترالي الأصلي يضطر بصفة عامة إلى الحصول على زوجة بمقايضة إحدى قريباته، وعادة تكون هذه أخته أو ابنته، وذلك لعدم امتلاكه لمال أو ثروة يمكن أن يقدمها مقابل الحصول على زوجة، وهكذا فإن المادية أو الاقتصادية للأفراد في المجتمع (نقص الملكية، والرغبة في الحصول على زوجة) تفسر مختلف الأنماط الاجتماعية والزيجات.[63] وهذه الطريقة ترجع إلى ما يسميه فريزر بقانون الدوافع الاقتصادية، فالحاجة أو الرغبة في الحصول على زوجة، ونقص الملكية من جهة يدفعان إلى عملية المقايضة أو الزواج المتبادل.

ومن هنا فالاختيار للزواج يختلف باختلاف ظروف المجتمعات، وهذه الظروف تشبه التبادلات في السوق بين الناس الذين يعرفون أنه ليس من مصلحتهم أن يختاروا أول سلعة يقع عليها نظرهم، فكذلك الأمر بالنسبة لعملية اختيار الزوج (ة)، حيث إنه ليس كل من نراه أو نلتقي به أول مرة يقع عليه اختيارنا، ذلك أن عملية الاختيار تمر بثلاث مراحل: مرحلة البحث، ثم التقييم، وأخيراً الزواج، ولو أخذنا أمثلة على بعض الثقافات أو المجتمعات فسوف نجد لها طرقاً وأساليب متميزة في عملية الاختيار، تنطلق أساساً من طبيعة واقعها الاجتماعي والثقافي والبيئي، كالثقافة البدائية والتقليدية والبدوية المعاصرة.

سابعاً- واقع الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري:

يرتبط الزواج في المجتمع الجزائري بالتنوع الثقافي والإثني الذي يطبع مختلف مناطق البلاد،

كما تختلف ترتيبات الزواج والمهر والأزياء بحسب طوائف الأمازيغ والميزابيين والطوارق وغيرهم. ويعتبر الزواج أهم حدث في حياة العائلة الجزائرية، سواء في البنية العائلية التقليدية أو المعاصرة، ولقد كان الأهل يعتقدون أن اختيارهم للشريك من عائلة متصاهرة أو قريبة يعني الحفاظ على روابط أقوى مع أبنائهم، ولهذا كانت فترة اتخاذ القرار للزواج فترة حادة من الصراع بين الأهل والأبناء من ناحية الصفات المرغوبة في الزوجين، أو ظروف إقامتهما.

ففي منطقة تلمسان مثلاً لا تكاد الفتاة تبلغ الرابعة عشرة من عمرها حتى تبدأ في صنع جهاز زواجها بيدها على ماكينة الخياط، ويطلقون على هذا الجهاز كلمة (القش) تشبيهاً للفتاة بالعصفورة التي تصنع عشها بنفسها، وأهل تلمسان أشبه ما يكونون بعائلة واحدة مترابطة، ويتزاوجون فيما بينهم ويعطون الأولوية لابن العم ثم ابن الخال فالقريب فابن البلد. وإن كان هذا التقليد بدأ يتقلص عندما سمح بتزويج التلمسانيات من غير الأقارب، بل من غير أبناء البلد ممن يعملون في المدينة، وبنات تلمسان هن أغلى بنات الجزائر مهراً. وفي بعض القبائل الجزائرية جرى العرف على أن عقد الزواج لا يكتمل إلا بذبح جدي يسيل دمه على عتبة باب بيت الزوجية، حتى وإن كانت هناك بعض الشروط لم يتم الاتفاق عليها. وإذا لم يتم هذا الإجراء لا يعد الزواج مكتملاً، فإذا تقدم رجل للزواج من فتاة ولم يجد استجابة من أهلها عمد إلى استغلال هذا العُرف السائد لإتمام الزواج، ولهذا كانوا يطلقون على هذا النوع من الزواج اسم (زواج الجدي). وفي نواحي مدينة تنس بولاية الشلف ينتشر نمط تقليدي من الزواج يُعرف بالزواج المعمري، أو زواج الربع دينار (بالعامية الربعا دورو)، وهو منسوب لولي صالح يدعى (معمر أبو العالية)، ويمتاز هذا النمط بخصوصيته الثقافية، خاصة الصداق الذي يمتاز بالبساطة والتيسير.

وبعد أن يتم الاختيار، ويتخذ القرار بالاشتراك مع الأهل، وبعد الإنفاق على شروط الزواج وتلبيتها، شروط على شكل هدايا من جواهر ذهبية، وصوف لصنع الأفرشة، وهناك شروط أخرى لا يمكن تحديدها وهي الترتيبات المادية (أثاث، أدوات إلكترومنزلية، وتسهيلات أخرى للخطيبة)، فظروف الزواج هذه التي من الصعب دائماً تلبيتها نظراً لميزانية الجزائري المتوسطة، تدل على رجعية العائلة المعاصرة ضد التطور الاجتماعي الشامل الذي يسير نحو تحسن وضعية الفرد.[64]

وكان المنطق التقليدي للأسرة الجزائرية يجعل الابن دائماً مطالباً بأن يستمر في العيش تحت سقف العائلة الأبوية بعد زواجه، كما يجب على البنت أن تترك هذا السقف وتنتقل إلى عائلة أخرى، غير أن هذا المنطق بدأ يفقد شيئاً من قيمته، ويأخذ طابعاً جديداً، حيث أصبح كل من الابن والبنت بعد زواجهما يفضلان بناء مسكن مستقل بعيد عن العائلة.

إن تقلص حجم العائلة وظهور وسائل الإعلام، قد أثر إلى حد ما في سلوك الأفراد واختياراتهم للزواج، حيث شهد المجتمع الجزائري وتحت تأثير الإذاعة والتلفزيون ممارسات وتصورات جديدة أثناء عملية اختيار الشريك. تتم وفقاً لتداخل مزدوج بين القديم والحديث، فمن القديم تستلف العائلة كل

المراسيم وكل الخطوات، ومبادئ التقوى والتدين، كما تستعين وتلجأ بكثرة إلى الأنساب، وحسب العائلة الماضي...ومن الحديث تستلف العائلة كل المزايا المادية والنفسية، وعلى الخطيبين أن يكونا متفقين على الزواج، وبإمكانهما أن يتقابلا بعض المرات قبل الزواج، والحصول على سيارة فخمة وكل اللوازم المنزلية، كما أنه بإمكان الزوجين الذهاب في رحلة لقضاء شهر العسل، وترتدي العروسة ثوب العروس على الطريقة الغربية.[65]

عرف المجتمع الجزائري في أغلب المناطق أسلوب الاختيار الوالدي، حتى أنه في معظم الأحيان لا يتعارف الزوجان على بعضهما إلا في ليلة الزفاف، ولم يكن للحب أو التفاهم أية أهمية، وهذا ما يؤكد عليه فرانز فانون قائلاً: «يقرر الزواج بصفة عامة بين الأسر، وبصورة دائمة تقريباً يرى الزوج وجه زوجته بمناسبة الزفاف.[66] ومن هنا فإن الاختيار للزواج في الماضي يتم عن طريق الأهل، فهم يرتبون له مسبقاً، ويميلون إلى اختيار شريك (ة) من الأقارب أو من نفس المكانة أو الطبقة الاجتماعية، حيث توصل بعض الباحثين في دراسة أجريت سنة 1971 بمنطقة القبائل إلى هذه النتيجة: «كُنا مقتنعين ونحن في بداية البحوث بأن الزواج اللحمي[67] كان معتاداً، ولقد كانت دهشتنا كبيرة عندما وجدنا بأن الميل إلى هذا الزواج كان في الواقع معدوماً، وأن عدد الارتباطات بدا قليل الأهمية في عائلة الأم منه في العائلة الأبوية.[68]

ولقد كان النمط الحياتي التقليدي للأسرة الجزائرية المتسعة يسيطر على أفراده سيطرة كلية، ويحافظ على الروابط القرابية بدرجة كبيرة، حيث يجد الفرد نفسه مشدوداً إلى العائلة، ويصعب الابتعاد عنها. كما يحاول الرجل، كأب وزوج مثالي، دائماً بأن يتصدر ويلعب دور المسؤول عن كل أعمال وحركات كل واحد من أفراد العائلة، في حين أن بعض هؤلاء الأفراد يخرجون عن سلطته، ويحصلون على استقلال ذاتي.[69] أي أن الأب الجزائري يحافظ على مكانته المركزية داخل العائلة، وهذه المكانة تزداد شدتها وتظهر بصفة أكثر في العائلة المتسعة. أما حالياً وضعية الأسرة تختلف عن السابق بحيث أصبح نصيب الأولياء في التدخل في شؤون الزواج ضئيلاً، بل هناك اتفاق بين الزوجين قبل أن يتفق الأولياء، ويعتبر هذا اتجاه وأسلوبًا جديدًا يعتمد على الميل أو القبول العاطفي المتبادل بين الشاب والفتاة المقبلين على الزواج.

إن تغير منظومة القيم في الأسرة الجزائرية، وسيادة الروح التحررية والاستقلالية المادية، وتعليم الفتاة، وخروج المرأة للعمل، كل هذا أثر على عملية الاختيار للزواج، حيث أصبحت الفتاة مستقلة تماماً في اختيار شريك حياتها، بعدما كانت في الماضي تخضع لسيطرة الأسرة بكاملها، حيث يقول فرانز فانون: «إذ لا يستطيع أي شخص أن يقرر زواج فتاة ما لم يكن هذا الشخص هو أبوها، وفي غياب أبيها عمها أو أخيها».[70] أي أن تدخل الأهل في الاختيار لأبنائهم يشمل الذكور كما يشمل الإناث.

وفي الحقيقة هناك حالات يكون فيها الشاب والفتاة مصممين على اختيار الشريك المناسب وفقاً لرغباتهما ومقاييسهما الخاصة، ففي الجزائر حالياً ينطلق الشباب من فكرة الاختيار الحر أو الأمثل

للزواج المبني على الحب والتجانس العاطفي، وفي هذه الحالة إذا لم يغير هؤلاء الشباب من آرائهم وأفكارهم الفردية يصبح الصراع مفتوحاً بين الأهل والأبناء، والذي تكون فيه الكلمة الأخيرة عادة للأبناء الذين يستعملون كل الإمكانيات لإقناع الأهل.

ومن هنا نستنتج أن الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري قائم على العلاقات داخل العائلة بين الآباء والأبناء، وبين الذكور والإناث، كما أنه خاضع لتلك التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تمر بها الأسرة، والتي دخلت في صراعات غير محدودة أفرزها الواقع الاجتماعي الجديد، حيث غلب على أفرادها النزعة الفردية والميول الذاتية البعيدة عن قيم وعادات وأهداف الأسرة والجماعة. ولهذا أصبح الزواج في الجزائر معاناة كبرى لكلا الطرفين العروس والعريس، ولم يبقَ مرهوناً بقبولهما بتأسيس بيت واحد ولكن تكلفة الحياة ووزن تقاليد الأعراس حولت الزواج إلى عملية جد صعبة ومعقدة وباهضة الثمن، مما نتج عنه زيادة نسبة الطلاق والعنوسة.

خاتمة:

يبدو أن الاختيار للزواج كسلوك اجتماعي يتغير هو الآخر تبعاً للظروف السائدة في المجتمع، وهذا ما دفع بعلماء الاجتماع وعلماء النفس إلى البحث عن التغير الذي طرأ على هذه الظاهرة، خصوصاً إذا علمنا أن هذا التغير أسهم في تدعيمه وسائل الإعلام والاتصال التي نقلت إلى داخل الأسرة كل ما يسود العالم من قيم وآراء واتجاهات فكرية مستحدثة.

ويمكن أن نستخلص من خلال عرض هذه النظريات ذات التوجه الاجتماعي والثقافي والنفسي، أنه ليس هناك سبباً يدعونا للقول بأن التجانس هو أساس الاختيار للزواج، أو ندعي بأن التكميل هو الأساس، أو أن صورة الوالد أو الوالدة هي التي تلعب دورًا كبيرًا في عملية اختيار الشريك، وإنما كل هذه النظريات مكملة لبعضها البعض، أي تبدو وكأنها تنبع من مشكاة واحدة، فما هي إلا نتاج تفاعل الفرد مع أسرته وبيئته التي يعيش فيها. ونحن بحاجة ملحة إلى بحوث كثيرة حول هذه النظريات للتأكد من صدقها أو تدعيمها مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية والموقفية والنفسية...إذا أردنا أن نفهم متغيرات الشخصية.

الهوامش

1 - سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998. ص 219.

2 - Sprecher, S and Sullivan, Q and Hatfield, E. “Mate selection preferences”, Journal of personality and social psychology, (1994): 1074.

3 – صالح حسن الداهري، سيكولوجية الإبداع والشخصية، عمان: دار الصفاء للنشر، 2008، ص 99.

4 – عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: مجلة عالم المعرفة، العدد: 44، 1981، ص 10.

5 – محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف، ط: 2، 1972، ص 239.

6 – دينكن، ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة الحسن إحسان محمد، العراق: دار الرشيد، 1980، ص 138 .

7 – محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، القاهرة: دار المعارف، 1960، ص 141.

8 – سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 22.

9 – أحمد النكلاوي، الإنسان والتحديث، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1980، ص –69 70.

10 – مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص 129– 130.

11 – عبد الله الخريجي، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: دار الثقافة، 1981، ص 108.

12 – لينتون، رالف، دراسة الإنسان، ترجمة عبد المالك الناشف، بيروت: المكتبة العصرية، 1964، ص 232.

13 – مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سابق، ص 130.

14 – سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 168.

15 – هس، بيث وآخرون، علم الاجتماع، تعريب محمد مصطفى الشعبيني، الرياض: دار المريخ، دون سنة طبع، ص –417 418.

16 – موسوعة القرن، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2006، ص 960.

17- Hollingshead, A, B. “Cultural factors in the selection of Marriage Mates”, A.S.R, 15 (1950).

18- Burrgess, E and Wallin, P. Homogamy in Social Characteristics, in Landis, T and Mary, G Landis, “Readings in Marriage and the Family”, New York: Prentice Hall. Inc, (1952).

19- Landis, P, H and Day, K, H. “Education as a Factor in Mate Selection”, A.S.R, 10 (1945).

20- Hunt, Thomas. “Occupational Status and Marriage Selection”, A.S.R, 5 (1940).

21- Bowerman, Charles, E. “Assortative Mating by Previous Marital Status: Seattle, 1936- 1946”, A.S.R, 18 (1953).

22 – موسوعة القرن، مرجع سابق، ص 960.

23 – سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 167.

24- Bossard, James. "Residential Propinquity as a Factor in Marriage Selection", A.J.S, 38, Sep 1932.

25- Davie, M, R and Jo Reeves, R. "Propinquity of Residence before Marriage", A.J.S, 44 (1938).

26- Ellsworth, John. "The Relationship of population Density to Residential Propinquity as a Factor in Marriage Selection", A.S.R, 13 (1948).

27 – محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع القيم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 105 – 106.

28 – سيزاري، بول، القيمة، ترجمة عادل العوا، بيروت: منشورات عويدات، 1983، ص 6.

29 – فايزة أنور، أحمد شكري، القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 70.

30 – رزقبر، جان بول، فلسفة القيم، تعريب عادل العوا، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2001، ص 13.

31 – علاء الدين كفافي، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999، ص 424.

32 – أحمد بيرى الوحيشي، الأسرة والزواج، طرابلس– ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، دون سنة طبع، ص 352.

33 – المرجع نفسه، ص 353.

34- Coombs, Robert. "Reinforcement of Values in the Parental Home as a Factor in Mate Selection", Marriage and Family Living, 24 (1962).

35- Selfors, Sheila A & Leik Robert K & King Edward. "Values in Mate selection: Education Versus Religion", Marriage and Family Living, 24 (1962).

36 – إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، بيروت: عالم الكتب، 1979، ص 188.

37 – عبد الفتاح تركي موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، القاهرة: المكتب العلمي للنشر، 1998، ص 43.

38 – عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص 451.

39 – محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 18.

40 – كمال إبراهيم مرسي، العلاقة الزوجية والصحة النفسية، القاهرة: دار القلم، 1991، ص 49.

41 – سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص –83 87.

42- Burma, J, H. "Research Note on the Measurement of Interracial Marriage", A.J.S, 57 (1952).

43 – عبد الرحمن عيسوي، علم النفس الأسري وفقاً للتصور الإسلامي والعلمي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 25.

44 – المرجع نفسه، ص 91.

45 – محمد سعود قظام، مشكلات في طريق الشباب العربي، عمان: وكالة الأنوار، 1987، ص 16.

46 – سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 229.

47 – المرجع نفسه، ص 235.

48 – عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008، ص –27 28.

49 – علاء الدين كفافي، مرجع سابق، ص 428.

50 – هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت: الأهلية للنشر، ط: 3، 1990، ص 34.

51 – لابلانش، جان، بونتاليس، ج. ب، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط: 2، 1987، ص 53.

52 – مصطفى فهمي، سيكولوجية الطفولة والمراهقة، القاهرة: دار مصر للطباعة، دون سنة طبع. ص 183.

53 – زكريا إبراهيم، الزواج والاستقرار النفسي، القاهرة: مكتبة مصر بالفجالة، ط: 3، 1986، ص 17.

54 – علاء الدين كفافي، مرجع سابق، ص –227 228.

55 – زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص 18.

56 - Strauss, Anselm. “The Ideal and the Chosen Mate”, A.J.S, 53 (1946).

57- Ktsanes, Thomes. “Mate selection on the basis of personality Type: A study utilizing An Empirical Typology of personality”, A.S.R, 20 (1955), p 547- 551.

58 – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 256.

59 – حسين عبد الحميد رشوان، الدين والمجتمع، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004، ص 166.

60 – عادل العوا، تحديث الأسرة والزواج، دمشق: دار الفاضل للتأليف والترجمة، 1991، ص –94 95.

61 – علي محمود إسلام الفار، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 155.

62 – عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون سنة طبع، ص 131.

63 – عدلي علي أبوطاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، دون سنة طبع، ص –395 396.

64 – مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمري أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 308.

65 – المرجع نفسه، ص 309.

66 – فانون فرانز، سوسيولوجية ثورة، ترجمة قرقوط دوقان، بيروت: دار الطليعة، 1970، ص 115.

67 – الزواج اللحمي: شكل من أشكال الزواج، لا يسمح فيه للأفراد إلا بالتزوج من نفس الطبقة الاجتماعية.

68 - Basagana, R et Sayad, A. “Habitat traditionnel et structures familiales en Kabylie”, Alger, Crapes, 1974.

69 – مصطفى بتفنوشت، مرجع سابق، ص 310.

70 – فرانز فانون، مرجع سابق، ص 115.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1 – إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، بيروت: عالم الكتب، 1979.

2 – أحمد النكلاوي، الإنسان والتحديث، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1980.

3 – أحمد بيرى الوحيشي، الأسرة والزواج، طرابلس– ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، دون سنة طبع.

4 – حسين عبد الحميد رشوان، الدين والمجتمع، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.

5 – دينكن، ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة الحسن إحسان محمد، العراق: دار الرشيد، 1980.

6 – رزقبر، جان بول، فلسفة القيم، تعريب عادل العوا، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2001.

7 – زكريا إبراهيم، الزواج والاستقرار النفسي، القاهرة: مكتبة مصر بالفجالة، ط: 3، 1986.

8 – سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة: دار المعارف، 1982.

9 – سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

10 – سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

11 – سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

12 – سيزاري، بول، القيمة، ترجمة عادل العوا، بيروت: منشورات عويدات، 1983.

13 – صالح حسن الداهري، سيكولوجية الإبداع والشخصية، عمان: دار الصفاء للنشر، 2008.

14 – عادل العوا، تحديث الأسرة والزواج، دمشق: دار الفاضل للتأليف والترجمة، 1991.

15 – عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون سنة طبع.

16 – عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: مجلة عالم المعرفة، العدد: 44، 1981.

17 – عبد الله الخريجي، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: دار الثقافة، 1981.

18 – عبد الفتاح تركي موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، القاهرة: المكتب العلمي للنشر، 1998.

19 – عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

20 – عبد الرحمن عيسوي، علم النفس الأسري وفقاً للتصور الإسلامي والعلمي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

21 – عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008.

22 – عدلي علي أبوطاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، دون سنة طبع.

23 – علاء الدين كفافي، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

24 – علي محمود إسلام الفار، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

25 – فانون فرانز، سوسيولوجية ثورة، ترجمة قرقوط دوقان، بيروت: دار الطليعة، 1970.

26 – فايزة أنور، أحمد شكري، القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

27 – كمال إبراهيم مرسي، العلاقة الزوجية والصحة النفسية، القاهرة: دار القلم، 1991.

28 – لابلانش، جان، بونتاليس، ج. ب، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط: 2، 1987.

29 – لينتون، رالف، دراسة الإنسان، ترجمة عبد المالك الناشف، بيروت: المكتبة العصرية، 1964.

30 – مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 1999.

31 – محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع القيم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

32 – محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف، ط: 2، 1972.

33 – محمد سعود قظام، مشكلات في طريق الشباب العربي، عمان: وكالة الأنوار، 1987.

34 – محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، القاهرة: دار المعارف، 1960.

35 – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.

36 – مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمري أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

37 – مصطفى فهمي، سيكولوجية الطفولة والمراهقة، القاهرة: دار مصر للطباعة، دون سنة طبع.

38 – موسوعة القرن، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2006.

39 – هس، بيث وآخرون، علم الاجتماع، تعريب محمد الشعبيني، الرياض: دار المريخ، دون سنة طبع.

40 – هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت: الأهلية للنشر، ط: 3، 1990.

ثانياً– المراجع باللغة الأجنبية:

41- Basagana, R et Sayad, A. «Habitat traditionnel et structures familiales en Kabylie», Alger, Crapes, 1974.

42- Bossard, James. “Residential Propinquity as a Factor in Marriage Selection”, A.J.S, 38, Sep 1932.

43- Bowerman, Charles, E. “Assortative Mating by Previous Marital Status: Seattle, 1936- 1946”, A.S.R, 18 (1953).

44- Burma, J, H. “Research Note on the Measurement of Interracial Marriage”, A.J.S, 57 (1952).

45- Burrgess, E and Wallin, P. Homogamy in Social Characteristics, in Landis, T and Mary, G Landis, “Readings in Marriage and the Family”, New York: Prentice Hall. Inc, (1952).

46- Coombs, Robert. “Reinforcement of Values in the Parental Home as a Factor in Mate Selection”, Marriage and Family Living, 24 (1962).

47- Davie, M, R and Jo Reeves, R. “Propinquity of Residence before Marriage”, A.J.S, 44 (1938).

48- Ellsworth, John. “The Relationship of population Density to Residential Propinquity as a Factor in Marriage Selection”, A.S.R, 13 (1948).

49- Hollingshead, A, B. «Cultural factors in the selection of Marriage Mates», A.S.R, 15 (1950).

50- Hunt, Thomas. “Occupational Status and Marriage Selection”, A.S.R, 5 (1940).

51- Ktsanes, Thomes. “Mate selection on the basis of personality Type: A study utilizing An Empirical Typology of personality”, A.S.R, 20 (1955), p 547- 551.

52- Landis, P, H and Day, K, H. “Education as a Factor in Mate Selection”, A.S.R, 10 (1945).

53- Selfors, Sheila A & Leik Robert K & King Edward. “Values in Mate selection: Education Versus Religion”, Marriage and Family Living, 24 (1962).

54- Sprecher, S and Sullivan, Q and Hatfield, E. «Mate selection preferences», Journal of personality and social psychology, (1994).

55- Strauss, Anselm. “The Ideal and the Chosen Mate”, A.J.S, 53 (1946).